حكم رهن وإجارة النقود

دكتور

حسن محمد بيومي على الشيخ

المقدمة

افتتاحية البحث:

الحمد لله رب العالمين ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد

فإن النقود تقوم بدور كبير في حياة البشر ، فهي ضرورة من ضرورياتهم ، وحاجة ماسة من حاجاتهم ، فهي السبيل لتسيير أمورهم ، وتسهيل معاملاتهم . والنقود ليست غاية في حد ذاتها ، وإنما هي وسيلة لتلبية مطالب البشر وسد حاجاتهم ، فهي معيار تحدد به السلع ، ومقياس للأسعار ، وقيم الممتلكات والمتلفات ، ومخزن ومستودع للثروات ، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في تنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول .

ولما كانت الشريعة الإسلامية قد جاءت لرفع الحرج والمشقة ، وتيسير التكليف وتخفيفها على المكلفين ، فقد عني الشرع بالنقود عناية فائقة ، ففصل أحكامها ، وبين حدودها ، وأباح التعامل بها في نطاق العدل والفضل ، ومنع التعامل بها على وجه الظلم ، والغبن ، والعدوان ، والغرر ، والربا ، والخداع . وقد مرت النقود بمراحل متعددة ، حتى أصبحت على وضعها الحالي " النقود الورقية " ، وللنقود أحكام عدة : في الصرف ، والبيع ، والإجارة ، والرهن ، وغيرها ، وذلك باعتبارها وسيلة للمبادلة ، وأداة للدفع .

ولكن : هل يمكن أن تكون النقود ذاتها محلاً للرهن ، أو الإجارة ؟

هذا ما أحاول الإجابة عنه من خلال هذا البحث ، محاولاً جمع شتات الموضوع وعرض أقوال الفقهاء فيه ، سائلاً الله تعالى أن يهديني سواء السبيل .

خطة البحث

- جاء هذا البحث في، مقدمة ،وفصل تمهيدي، وفصلين آخرين ،وخاتمة... .
- أما المقدمة ، فأتناول فيها: الافتتاحية للبحث، وخطة البحث، وأهميته.
- والفصل التمهيدي ، تناولت فيه :تعريف النقود، النقود الورقية نقوداً.
- الفصل الأول: في حكم رهن النقود ،ويشتمل على أربعة مباحث:
- المبحث الأول: تعريف الرهن.
- المبحث الثاني: حكم رهن النقود ،وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: حكم الرهن للحق قبل ثبوته.
- المطلب الثاني : حكم رهن الدين.
- المطلب الثالث: حكم رهن النقود، وفيه ثلاثة فروع:
- الفرع الأول : حكم رهن النقود.
- الفرع الثاني : حكم تعيين النقود بالتعيين .
- الفرع الثالث : حكم الانتفاع بالنقود المرهونة.
- الفصل الثاني: حكم إجارة النقود في الفقه الإسلامي، وفيه مبحثان:
- المبحث الأول: تعريف الإجارة .
- المبحث الثاني: حكم إجارة النقود.
- أخيراً: الخاتمة.

أهمية موضوع البحث

ترجع أهمية موضوع البحث إلى أن النقود لم تعد وسيطاً للتبادل بين السلع فحسب ، وإنما أصبحت لها أغراض أخرى متعددة :

— منها استخدامها في المصارف كغطاء أو تأمين للاعتمادات ، كما هو الحال في الاعتماد المستندي ، حيث يشترط المصرف على العميل لإجراء الاعتماد المستندي لصالحه أن يقدم العميل غطاءً للاعتماد يكون رهناً ، أو ضماناً لإتمام تنفيذ الاعتماد ، وحفاظاً على حق المصرف إذا غير العميل رأيه في إجراء الاعتماد ، والغالب في الاعتماد أن يكون نقوداً .

- ومنها استخدام النقود كهامش أساسي في تجارة الهامش ، حيث يودع المتعامل مع شركات الوساطة المالية مبلغاً نقدياً لحساب الوسيط يمثل جزءاً يسيراً من قيمة العقود المشتراة لصالحه ، ليكون تأميناً لمخاطر هذه المتاجرة على أن يقوم الوسيط بدفع الجزء الباقي ، والذي يمثل أكثر قيمة الصفقة على سبيل القرض ، وهذا المبلغ الذي يدفعه العميل يسمى الهامش الأساسي^(١) ، وهو عبارة عن نسبة محددة من المال يقدمها العميل للبنك أو السمسار على وجه التوثيق^(٢)

- ومنها إعطاء المصارف قروضاً لعملائها بضمان مالديها من ودائع ، وأموال ، أو شهادات استثمار وادخار لهم ، أو سندات -وتعتبر كلها أموال- ، فيكون مال العميل من حسابات جارية أو آجلة أو صناديق استثمار أو حسابات استثمارية بمثابة تأمين أو رهن لما أخذه من قرض ، أو التزامات أخرى كبيع أو تمويل .

- ومنها اتخاذ المصرف للنقود الموجودة لديه لصالح العميل ، في جعلها بمثابة رهن أو غطاء أو تأمين لبطاقة الائتمان التي يمنحها للعميل ، ليتمكن من خلالها الشراء والتعامل في حدود مبلغ معين يتفقان عليه .

- ومنها استئجار النقود لفترة زمنية معينة من قبل بعض التجار للتكثير بها يقلبها في يده حتى يأمنه الناس ، أو من قبل بعض الأشخاص لتكون رصيذاً لهم في المصارف حتى يتسنى لهم القبول في بعض الوظائف التي تشترط أن يكون للمتقدم رصيذاً معيناً من المال ، أو يتسنى له الحصول على بعض الصفقات التجارية فتكون بمثابة التأمين ، أو يتمكن من السفر لبعض البلدان التي تشترط أن يكون لدى الشخص مبلغاً معيناً من النقود .

فهل يجوز أن تتخذ النقود محلاً للرهن أو الإجارة ، أم أن ذلك مخالف لطبيعتها في الاستعمال ؟ وهل يقتصر ذلك على النقود الذهبية التي لها قيمة في ذاتها أم ينصرف إلى أي نقود ؟

هذا ما نتناوله في هذا البحث ، والذي يشتمل على : فصل تمهيدي ، وفصلين آخرين ، وخاتمة .

الفصل التمهيدي تعريف النقود

النقود في اللغة :

جمع نقد ، وتطلق على معان متعددة ، منها :
- تمييز النقود والكشف عن جودتها، يقال نقدت الدرهم أي فحصتها و
اختبرتها^(٢)

- خلاف النسيئة يقال نقدت الثمن : أي دفعته نقداً^(٣)
- إعطاء النقود وقبضها ، يقال : نقدت الدراهم أي أعطيتها^(٤)
- ما يقابل العرض^(٥)، وهو ما عدا النقود .
- نفس القطعة أو الورقة النقدية^(٦) وهذا هو المعنى المراد هنا .

وفي الاصطلاح :

عرفها الباحثون والاقتصاديون بتعريفات كثيرة ومتعددة^(٧) كلها تعريفات
وظيفية تعتمد على ما تقوم به النقود من الوظائف وليست تعريفات وصفية .

والتعريف الشائع للنقود هو أنها :

" أي شيء يكون مقبولاً قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ، ومقياساً للقيمة "^(٨).
فكلمة " أي شيء " ضروري في التعريف ، لأن عدد الأشياء التي استخدمت
كنقود عدد غير محدود ، ففي التاريخ الإنساني نجد أن عدداً كبيراً من أنواع السلع
استخدمت كنقود ، وكذلك نجد أن الورق قد استخدم استخداماً شائعاً
كنقود، ثم هناك أكثر النقود شيوعاً في عصرنا الحاضر وهي الودائع المصرفية .^(٩)
كما يشير التعريف إلى أن الشيء يجب أن يتمتع بقبول عام حتى يعتبر
نقوداً، واقتصر التعريف على وظيفتين للنقود "وسيطاً للتبادل، ومقياساً للقيمة" ،
فلأنهما الوظيفتان الأساسيتان للنقود، والوظيفتان الأخريان تنبعان منهما ، فوظائف
النقود كمستودع للقيمة، أو معيار للدفع المؤجل، إنما تستمد أساساً من وظائف
النقود كمقياس للقيمة، ووسيط للتبادل^(١٠).

ونعني برهن وإجارة النقود في هذا البحث، النقود بصفة عامة أيّاً كان نوعها، ذهبية أو فضية أو ورقية أو غيرها، طالما تسمى نقوداً.

النقود الورقية نقوداً

رغم أن قيمة النقود الورقية ليست في ذاتها، وإنما في أمر خارج عنها، وهو حصول الثقة بها، كوسيط في التداول والتبادل، واطمئنان النفوس في تمولها وادخارها، وحصول الوفاء والإبراء بها، فإن لها نفس أحكام النقدين (الذهب والفضة)، من حيث جريان أحكام الصرف، والربا، والزكاة، وغيرها.

ويرجع ذلك إلى أن علة الربا في النقدين هي مطلق الثمنية وفقاً للرأي الراجح، والأظهر دليلاً، والأقرب إلى مقاصد الشريعة، وهو أحد أقوال الإمام مالك^(١)، ورواية عن الإمام أحمد^(٢)، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم^(٣).

والثمنية متحققة بوضوح في الأوراق النقدية، بل إن الأوراق النقدية مוגلة في الثمنية عنها، إذ ليس لها قيمة في ذاتها، إذ لو ألغي التعامل بها لم يعد لها أية قيمة، بل هي الآن أوضح ثمنية من الذهب والفضة اللذين تحولاً اليوم إلى سلع^(٤).

كما أن النقود الورقية تلقى قبولاً عاماً في التداول، وتحمل خصائص الأثمان من كونها مقياساً للقيم، ومستودعاً للثروة، وبها الإبراء العام.

وكل ما توفرت فيه هذه الخصائص يعد نقداً، بصرف النظر عن المادة التي يتكون منها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبعي ولا شرعي، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح"^(٥)

ويقول ابن القيم:

"الأثمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد بها التوصل إلى السلع"^(٦)

كما يرى الإمام مالك، إعطاء كل ما يقوم بوظيفة النقود أحكامها، حتى لو كانت من الجلود فيقول:

"لو أن الناس أجازوا بينهم الجلود، حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة"^(٧).

ولما كانت النقود الورقية متحققة فيها الثمنية، والقبول العام لدى الناس، فقد جاءت قرارات المجامع الفقهية، وغيرها مؤيدة للقول بأن النقود الورقية تعتبر نقداً قائماً بذاته.

فقد قرر الجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في الكويت سنة ١٩٨٨م إلى أن الورق النقدي نقد قائم بذاته، تسري عليه أحكام النقدين، الربا، والصرف، والزكاة، وغيرها^(١٨)، كما ذهب إلى ذلك أيضاً هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية^(١٩).

الفصل الأول

حكم رهن النقود في الفقه الإسلامي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الرهن

تعريف الرهن في اللغة:

يطلق على الشبوت والدوام، يقال رهن الشيء رهناً: أي دام وثبت، ويطلق أيضاً على الحبس، يقال: رهنته المتاع بالدين أي حبسته به^(٢٠).

ومنه قوله -تعالى-: "كل نفس بما كسبت رهينة"^(٢١) أي محبوسة بكسبها، ويطلق الرهن على العقد، وعلى الشيء المرهون^(٢٢).

والفقهاء يطلقون لفظ الرهن على هذين المعنيين، والمراد من لفظ الرهن في هذا البحث هو الرهن بمعنى المرهون، حيث يدور البحث حول جواز أن تكون النقود مرهونة أو مؤجرة للغير.

تعريف الرهن في الاصطلاح:

عرفه الفقهاء بتعريفات متعددة تدور كلها حول معنى واحد، وإن كانت تختلف في صياغتها، وذلك تبعاً لاختلافهم في بعض الأحكام المتعلقة بالرهن.

فقد عرفه الحنفية بأنه:

"حبس شيء بحق يمكن استيفاءه منه كالدين"^(٢٣).

وعرفه المالكية بأنه:

"بذل من له البيع ما يباع أو غرراً ولو اشترط في العقد وثيقة بحق" (٢٤). وعرفه الشافعية بأنه: "جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه" (٢٥).

وعرفه الحنابلة بأنه: "توثيق دين بعين يمكن أخذه أو بعضه منها أو من ثمنها إن تعذر الوفاء من غيرها" (٢٦).

نظرة على التعريفات:

تتفق جميع التعريفات على أن الرهن عقد استيثاق، والاستيثاق يكون بثلاثة: الشهادة، الكفالة، والرهن.

أما الشهادة فليست لاستيفاء الحق منها، فالشاهد لإثبات الحق فقط، وأما الكفالة فهي ضم ذمة مالية لشخص إلى ذمة شخص آخر للاستيفاء منها، وأما الرهن فهو أعلى مراتب الاستيفاء، حيث يقوم المرتهن باستيفاء دينه من الشيء المرهون عند تعذر الوفاء، وبهذا يحصل التوثيق بالرهن، فبينما كان للمرتهن قبل الرهن الحق في مطالبة الراهن بقضاء الدين من مطلق ماله، أصبح بعد الرهن له ولاية المطالبة بالقضاء من ماله المعين - الرهن - بواسطة البيع فازداد طريق الوصول إلى حقه فحصل معنى التوثيق (٢٧) حيث أدى إلى التحفظ للدين وصونه عن الضياع (٢٨).

- أجاز المالكية أن يكون المرهون ديناً أو شارداً أو ثمرة قبل بدو صلاحها، وسائر الأشياء التي فيها غرر، حيث عبروا بقولهم "ما يباع أو غرراً" خلافاً للجمهور فلم يميزوا رهن ما فيه غرر، وإنما وضعوا القاعدة: "كل ما جاز بيعه جاز رهنه" (٢٩)، وينبغي على ذلك الخلاف في رهن الدين - وسيأتي بيانه - إن شاء الله - تعالى -.

- ذكر الحنفية في تعريفاتهم أن المرهون به يكون "بحق" وهو أعم من أن يكون ديناً أو عيناً، حيث أجاز الحنفية أن يكون المرهون به ديناً أو عيناً مضمونة (٣٠)، خلافاً للشافعية والحنابلة الذين عبروا بلفظ "الدين" فلا يصح عندهم الرهن بالعين، سواء كانت أمانة أو مضمونة، ولا يتنافى ذلك عند الشافعية من جواز كون المرهون ديناً أو منفعة بلا إنشاء، كبذل الجناية على المرهون، فإنه محكوم عليه في

ذمة الجاني بأنه رهن، وكذا من مات مديناً وله منفعة ودين، تعلق الدين بتركته
تعلق رهن، ومنها دينه ومنفعته، كما استثنت الحنابلة العين المضمونة بنفسها
كالغصوب في يد الغاصب حيث أجازوا الرهن بها^(٣١).

التعريف الأول بالاختيار:

هو تعريف المالكية، حيث يراعي جانب الراهن والمرقن، ويوسع
عليهما فيجيز رهن العين والدين، ورهن ما فيه غرر، فرهن شيء في الجملة خير
من لا شيء، كما أنه يجيز أن يكون المرهون به ديناً أو عيناً مضمونة، وفي هذا
أيضاً صيانة لمال المرقن، وحفظ له من الضياع حيث يستوثق لحقه أياً كان، ديناً
أو عيناً.

المبحث الثاني : حكم رهن النقود

تحرير محل النزاع:

وجود ودائع مصرفية، أو حسابات جارية، أو شهادات استثمارية، أو أموال
مدخرة لدى المصرف، أو أي شخص عادي (المرقن) - مملوكة لشخص
آخر (الراهن) هل تمكنه من الحصول على أموال أو بضائع أو غيرها منه، وجعل
الودائع أو الأموال التي يملكها لدى المصرف بمثابة رهن لما يحصل عليه؟
للإجابة على ذلك لابد من الإجابة عن عدة أسئلة هي:

- ١- هل يجوز الرهن قبل ثبوت الحق؟
 - ٢- هل يجوز أن يكون المرهون ديناً؟
 - ٣- هل يجوز أن يكون المرهون نقوداً؟
- ونجيب عن هذه الأسئلة في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :حكم الرهن للحق قبل ثبوته

اختلف الفقهاء في حكم أخذ الرهن في دين أو حق لم يثبت بعد إلى رأيين:
الرأي الأول: لأبي حنيفة^(٣٢)، والمالكية^(٣٣)، ورواية عند الحنابلة^(٣٤)، ويرون
صحة الرهن بالحق قبل وجوبه، فيجوز عندهم الرهن بالدين إذا كان حالاً، أو
مؤجلاً، لازماً أو آيلاً للزوم.

ففي الدر المختار: "وصح الرهن - بالدين ولو موعوداً...." (٣٥).

وقال الخرشي: "ليس من شرط الدين أن يكون ثابتاً قبل الرهن فقوله (وارهن إن أقرض) أي وصح الرهن الآن ولزم إن أقرض أو باع في المستقبل" (٣٦).
وقال ابن قدامة: "ويجوز الرهن قبل ثبوت الحق" (٣٧).

فأبو حنيفة يقول بصحة رهن الدين ولو كان موعوداً، أي لم يحدث بعد، وكذلك المالكية يجوز عندهم الرهن بما سوف يقترضه أو سوف يشتريه، فالرهن بهذه الكيفية صحيح لازم عندهم، لأنه ليس من شرط صحة الرهن أن يكون الدين ثابتاً قبل الرهن، ولكن لا يستمر لزوم الرهن عندهم إلا إذا حصل بيع أو قرض في المستقبل، فإن لم يحصل كان له أخذ رهنه، وكذلك قول في مذهب الإمام أحمد يجوز الرهن قبل ثبوت الحق.

الرأي الثاني: قول عند الحنفية (٣٨)، ومذهب الشافعية (٣٩)، وظاهر مذهب الحنابلة (٤٠)، وهو اختيار أبي بكر القاضي (٤١).
ويرون أنه لا يصح الرهن بالحق قبل ثبوته.

فلا يصح الرهن إلا بدين واجب للحال، ولا يجوز الرهن بدين لم يثبت بعد، ولكن سوف يثبت في المستقبل بقرض أو بيع في قول عند الحنفية.

ففي كتر الدقائق: "ولا يصح الرهن إلا بدين مضمون، وقيد قيد الدين بالمضمون على وجه التأكيد، وقيل: أريد بالدين المضمون ما كان واجباً للحال، أي لا يصح إلا بدين واجب للحال لا بدين سيجب" (٤٢)، وكذلك مذهب الشافعية، وإن كانوا يجيزون عقد الرهن مع ثبوت الحق كأن يقول: بعثك هذا بدينار في ذمتك بشرط أن ترهنني به كذا، أما قبل ثبوت الحق فلا يجوز الرهن (٤٣)، وهو ظاهر المذهب عند الحنابلة، وإن كان الحنابلة يقولون بجواز أخذ الرهن بالدية التي على العاقلة قبل وجوبها بمرور الحول عليها، أما قبل الحول فلا، ويحتمل الجواز (٤٤).

الأدلة

- استدل أصحاب الرأي الأول بما يلي:

الدليل الأول: قوله تعالى "وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهانٌ مقبوضة" (٤٥).

وجه الدلالة من الآية:

أن الله سبحانه وتعالى جعل لزوم الرهن بالقبض من غير أن يشترط فيه تقدم الحق، فدل على استواء حكمه قبل وبعد (٤٦).

ونوقش ذلك:

بأن الله سبحانه وتعالى قال في الآية التي قبلها: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه...." (٤٧)، فكان الدين المذكور في الرهن (٤٨).

ويجاب عنه من وجهين:

الأول: عدم التسليم بأن الآية تفيد وجوب القبض، وإنما القبض محل اختلاف عند الفقهاء، هل هو شرط لصحة الرهن، أو شرط لزوم، أو شرط في كمال فائدته؟ (٤٩)، وهذا ليس موضع بيان، فوجب القبض غير مسلم.

الثاني: أن غاية ما تفيد الآية مشروعية الرهن عند المدائنة، ولا دلالة فيها على المنع قبلها.

الدليل الثاني:

أن الرهن وثيقة بالدين فجاز عقدها قبل وجوبه، كما يصح الضمان قبل وجوب الحق، ويجوز انعقادها على شيء يحصل في المستقبل كضمان الدرك (٥٠).

واستدل أصحاب الرأي الثاني بما يلي:

الدليل الأول:

أن الرهن وثيقة بحق وتابع له، فلا يجوز تقديمها عليه كالشهادة، كما أن الثمن لا يتقدم البيع (٥١).

ونوقش ذلك:

بأنه قياس مع الفارق ،فالشهادة لا يمكن التوثق بها قبل ثبوت الحق،بخلاف الرهن فإنه دائم قبل وبعد الحق.

الدليل الثاني:

أن الارتمان احتباس بالحق ووثيقة فيه،فلم يجوز تقدم الاحتباس على غير حق يقع به الاحتباس^(٥٢).

ونوقش ذلك:

بأن الراهن إذا رضي بحبسه قبل الحق فله ذلك،لأنه ملكه وقد رضي بحبسه.

الرأي الرابع:

يبدو لي أن الرأي الأول القائل بجواز الرهن قبل ثبوت الحق هو الرابع،فإن وجد الحق لزم الرهن،وإلا فلا،فالراهن يكون بالخيار فيما رهنه ما لم يترتب عليه دين للمرتهن،فإن ترتب عليه شيء لزم الرهن، وهذا أمر يحقق المصلحة للطرفين،ولا يترتب عليها أي محذور شرعي،لأن الأصل في العقود الصحة،ولا دليل صحيح على اشتراط تقدم ثبوت الدين على الرهن.

وعلى ذلك : فيمكن أن يتخذ المصرف ما لديه من ودائع وأموال وشهادات ادخار أو استثمار،كانت موجودة لديه سلفاً،يتخذها رهناً في مقابل ما سيحصل عليه العميل من قروض أو بضائع،ولا مانع من وجود الرهن قبل الدين أو البيع.

المطلب الثاني : حكم رهن الدين

والمقصود برهن الدين أي : أن يكون المرهون ديناً .

اتفق الفقهاء على أنه يشترط في المرهون ما يشترط في المبيع حتى يمكن بيعه لاستيفاء الدين منه ، ولذا قالوا : " كل ما جاز بيعه جاز رهنه "^(٥٣) كما اتفق الفقهاء على أن المرهون لا بد أن يكون مالاً متقوماً، معلوماً ، مقدور التسليم .

واختلفوا في اشتراط كون المرهون محازاً ، أو فارغاً عما ليس بمرهون ، منفصلاً ، متميزاً عنه ، عقاراً كان أو منقولاً ، مثلياً أو قيمياً .

ويرجع السبب في اختلاف الفقهاء في رهن الدين :

إلى كون الدين مالا أم لا ؟ فمن اعتبره مالا أجاز رهنه ، ومن لم يعتبره مالا لم يجزه رهنا .

— فالحنفية :

قالوا : لا يجوز رهن الدين ابتداءً ، إلا أنه جائز انتهاءً ، ويرجع ذلك إلى أنه : ليس مالا عندهم ، فالمال عندهم لا يكون إلا عيناً ، كما أنه لا يتصور فيه القبض فالقبض لا يكون إلا للعين ، وعليه فلا يجوز رهن الدين الذي للدائن في الدين الذي عليه . (٥٤)

قال السرخسي :

" بصيرورة المرهون ديناً في ذمة غير المرتهن فإنه يمنع ابتداء الرهن ولا يمنع بقائه حتى إذا أتلّف المرهون إنساناً ووضع المرهون ثمنه تكون القيمة والثلث رهناً في ذمة من عليه ، وابتداء عقد الرهن مضافاً إلى دين في الذمة لا يجوز " . (٥٥)

وأما المالكية : فقالوا : يجوز رهن الدين ، لأنه يجوز رهن كل ما يجوز بيعه ، والدين يجوز بيعه عندهم ، وبالتالي يجوز رهن الدين من المدين ومن غيره .

— فيجوز رهن الدين من المدين : أي يجعل الدين الذي للدائن رهناً في الدين الذي عليه ، واشتراطوا لصحة ذلك سواء كان الدينان من قرض أو مبيعة أن يتفق الدينان في الأجل : أي يحل الدينان في وقت واحد ، بمعنى أن يكون أجل الدين المرهون هو أجل الدين المرهون به ، أو يكون أجل الدين المرهون أبعد من الدين المرهون به .

فإذا كان أجل حلول الدين المرهون أقرب ، أو كان الدين المرهون حالاً فلا يصح الرهن ؛ لأنه سيؤدي إلى إقراض نظير إقراض إن كان الدينان من قرض . وإلى اجتماع بيع وسلف إن كانا من بيع ، لأن بقاء الدين المرهون بعد أجله عند المدين يعد سلفاً في نظير سلف الدين المرهون به ، وإذا كان الدينان من بيع فبقاء الدين المرهون يعد سلفاً مصاحباً للبيع ، وهو ممنوع عندهم .

— كما يجوز رهن الدين من غير المدين ، وصورته : أن يكون لزيد دين عند عمرو ، ولعمرو دين عند محمد ، فيرهن عمرو دينه الثابت له في ذمة محمد لدى زيد بدينه الثابت له في ذمته أي ذمة عمرو .
ويكون الرهن بأن يدفع عمرو وثيقة الدين الذي له على محمد ، إلى زيد حتى يوفيه دينه ، ويشترط لصحة هذه الصورة قبض الوثيقة ، والإشهاد على حيازتها.^(٥٦)

وأما الشافعية والحنابلة في الأصح عندهم :

فلا يصح عندهم رهن الدين ، لأنه يشترط في المرهون عندهم أن يكون عيناً يصح بيعها ومقدور على تسليمه ، فلا يصح رهن الدين ولو ممن عليه ، أو ممن هو عنده ، وذلك لأنه غير مقدور على تسليمه .

وعدم صحة رهن الدين عند الشافعية يكون في حالة جعل الدين رهناً ابتداءً ، أما إذا كان الدين بلا إنشاء منه ، كبذل الجناية على المرهون ، فإنه محكوم عليه في ذمة الجاني على المرهون بأنه رهن ، و عليه فيصح أن يكون الدين رهناً ، وكذلك من مات مديناً وله منفعة ودين ، تعلق الدين بتركته تعلق رهن ، ومنها دينه ، فهو رهن شرعي وليس جعلياً .^(٥٧)

كما أن هناك وجهاً عند الشافعية يجيز رهن الدين ابتداءً ، وذلك تزيلاً له منزلة العين^(٥٨)

ففي المذهب : " وفي رهن الدين وجهان أحدهما : يجوز لأنه يجوز بيعه فجاز رهنه كالعين ، والثاني لا يجوز لأنه لا يدري هل يعطيه أم لا ، وذلك غرر من غير حاجة فمنع صحة العقد " ^(٥٩)

ويرجح عدم صحة رهن الدين عند الحنابلة إلى أنه قبل قبضه غير موثوق به ، وبعد قبضه خرج عن كونه ديناً .

وفي رواية عند الحنابلة أنه يصح رهن الدين ، ففي كشف القناع :

" ويجوز رهنه أي رهن الدين المستقر عنده — أي عند من هو في ذمته
روايتين : الأولى الجواز وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب حيث قالوا : يجوز
رهن ما يصح بيعه(٦٠).

الخلاصة والترجيح :

فخلص إلى أن المالكية أجازوا رهن الدين مطلقاً ممن عليه الدين ومن غيره ،
باعتبار أن الدين شيء في الجملة ، والاستيثاق بشيء خير من لا شيء ، وأما
الحنفية فلم يجيزوا رهن الدين ابتداءً ، وكذلك الشافعية في وجه عندهم ، والوجه
الآخر يجيز رهن الدين ، وكذلك الحنابلة في إحدى الروايتين .

ويبدو لي أن الراجح هو ما قاله الجمهور من المالكية ، والأصح عند الشافعية ،
ورواية عند الحنابلة ، أن يجوز رهن الدين ، وذلك لأنه يوسع على الراهن والمرتهن
، فيجيز رهن الدين كما يجيز رهن العين ، وفي ذلك صيانة لمال المرتهن ،
فلاستيثاق بشيء خير من لا شيء .

المطلب الثالث : حكم رهن النقود

اختلف الفقهاء في جواز رهن النقود — أي جعل النقود مرهونة — من عدمه
إلى قولين ، نبين أولاً : سبب اختلافهم ، ثم نذكر أقوالهم في المسألة .
أولاً سبب الاختلاف :

يرجع السبب في اختلاف الفقهاء في رهن النقود إلى أمرين :

الأول : طبيعة النقود، فالأصل في المرهون أن يُرد بعينه لا بمثله ' فإذا كان
المرهون داراً أو سيارة رُدت بعينها وليس بقيمتها ، أما النقود فإن المرتهن يضمن
مثل النقود لا عينها فهل النقود تُرد بعينها ، أو مثلها ؟ وبمعنى آخر هل النقود
تتعين بالتعيين أم لا ؟

الثاني : قد يترتب على رهن النقود بالديون محذور شرعي ، وهو أن يقصد
بالرهن السلف وليس التوثيق ، فيكون سلفاً في مقابل قرض ، ويقوم المرتهن
بالانتفاع بالنقود — خاصة وأنها لا تتعين بالتعيين — كما سيأتي .

فهل هذا الانتفاع جائز أم أنه يعتبر قرضاً جر نفعاً فيكون ربا ؟

ولذلك نتناول أولاً حكم رهن النقود ، ثم نتناول مسألة تعيين النقود ، وأخيراً حكم انتفاع المرتهن بالنقود المرهونة ، وذلك في ثلاثة فروع:

الفرع الأول : حكم رهن النقود

الغالب الأعم في رهن النقود ، أن تكون موجودة لدى المرتهن قبل نشوء الدين — كما هو الحال في الودائع المصرفية ، والحسابات الجارية ، وبطاقات الائتمان ، والغطاء المستندي وغيرها — وقد سبق بيان القول الراجح في مسألة الرهن قبل ثبوت الحق — وهو أنه جائز .

والأموال المودعة لدى المصرف ، أو أي شخص مرتهن عادي ' من قبل الراهن سواء كانت أوراق مالية أو ودائع أو تأمين تخرج على أنها رهن لسببين :

الأول :

أن الغاية من هذا المبلغ في كثير من المعاملات — كالا اعتماد المستندي — التوثيق ، بدليل أن المصرف يستطيع أن يعفي العميل من دفعه إذا كان من عملائه الذين يثق فيهم .

الثاني :

أن المصرف يسمي هذا المبلغ الذي يدفعه العميل في الاعتماد المستندي مثلاً تأميناً ، والتأمين هو التوثيق ، والتوثيق إذا تعلق بالذمة فإنه يكون ضماناً ، أما إذا تعلق بالأعيان فإنه يكون رهناً والنقود من الأعيان ، ومن ثم فإن استيثاق المرتهن بها يخرج على أنها رهن . (٦١)

واختلف الفقهاء حول رهن النقود لدى المرتهن على رأيين :

الرأي الأول : للحنفية (٦٢) ، الشافعية (٦٣) ، والحنابلة (٦٤) وقالوا بجواز رهن النقود مطلقاً .

قال الزيلعي :

" وصح رهن الحجرين والمكيل والموزون ، والمراد بالحجرين الذهب والفضة ، وإنما جاز رهن هذه الأشياء لإمكان الاستيفاء منها فكانت محلاً للرهن " . (٦٥)

وفي تكملة المجموع :

" كل عين جاز بيعها جاز رهنها ، لأن مقصود الرهن الاستيثاق بالدين للتوصل إلى استيفائه من ثمن الرهن ، وإن تعذر استيفاءه من ذمة الراهن وهذا يتحقق في كل عين جاز بيعها " (٦٦)

وفي المعني : " كل عين جاز بيعها جاز رهنها " (٦٧)

فقد أجاز هذا الرأي رهن النقود مطلقاً بدون أي شرط ، وإن كانوا قد عبروا عنها بالحجرين (الذهب والفضة) فلأنها نقود عصرهم ، وأثمان زمانهم ، والنقود الورقية في عصرنا الذي نعيشه تطبق عليها نفس أحكام الذهب والفضة ، لأنها وضعت ثمناً للأشياء ، بل هي أبلغ في الثمنية من الذهب والفضة ، - كما سبق بيانه - .

واستدل هذا الرأي :

١ — بأن النقود يتحقق الاستيفاء منها عند تعذر الوفاء ، فكانت محلاً للرهن ، فالاستيثاق بالدين هو المهدف من الرهن وهو متحقق في النقود . (٦٨) ، بل النقود أفضل من الأعيان ، لأن المرتهن يحصل على حقه منها مباشرة ، بخلاف الأعيان كالدور والأراضي مثلاً فإنه يقوم أولاً ببيعها وتحويلها نقوداً حتى يستوفي منها حقه ، وعليه فالنقود أولى .

ففي تكملة فتح القدير :

" و يجوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون ، لأنه يتحقق الاستيفاء منه فكان محلاً للرهن " (٦٩)

٢ — النقود يجوز بيعها — كما في الصرف — وكل ما جاز بيعه جاز رهنه .

الرأي الثاني :

للمالكية (٧٠) وقالوا : بجواز رهن النقود بشرط الطبع عليها بطبع أو رمز لا يمكن فكه غالباً بحيث لو أزيل علم بزواله ، وذلك إذا كان المرهون بين المرتهن، سداً لذريعة الربا فلا يستطيع المرتهن الانتفاع بها .
أما لو كان المرهون بيد أمين فلا يطبع عليها ، لأن المرتهن لن ينتفع بها ، وستؤدي دورها كوثيقة للدين فقط (٧١).

واختلف المالكية فيما بينهم هل الطبع شرط لازم لصحة الرهن أم أنه شرط لجواز الرهن ، أم أنه مستحب؟
الظاهر عند المالكية أنه شرط صحة ، والمعتمد أنه شرط جواز للرهن ، ونقل عن أشهب أنه مستحب .

قال الدردير :

" وظاهر المصنف أن الطبع شرط صحة والمعتمد أنه شرط جواز الرهن ، وعليه فإذا لم يطبع عليه لا يجوز رهنه ابتداءً ولكنه يصح " (٧٢)
وقال ابن جزى المالكي : " ويجوز رهن الدنانير إذا طبع عليها " (٧٣)
وقال الشيخ عlish :

" وأما الباجي ، وابن شاسي ، فلم ينقلوا عن أشهب إلا أن الطبع في النقد مستحب " (٧٤)

واستدل هذا الرأي بما يلي:

١ — يجب الطبع على النقود حتى لا يتمكن المرتهن من الانتفاع بها ، وإلا سيكون قرضاً جر نفعاً وهو محذور شرعاً .

ويناقش ذلك :

بأن انتفاع المرتهن بالمرهون غير قاصر على النقود ، بل كل ما هو مرهون نقداً أو غيره ، وانتفاع المرتهن بالمرهون له أحكامه سيأتي بيانها — .

٢ — سداً لذريعة أن يكون الراهن والمرتهن قصداً إلى السلف وسمياً ذلك رهناً والسلف يفسد المعاملة التي قارنها بيعاً كان أو سلفاً ، فاشتراط السلف في المداينة ممنوع والتطوع به هبة مديان (٧٥) .

— الخلاصة والترجيح :

نخلص إلى أن عامة الفقهاء يقولون بجواز رهن النقود ، لأنهما مال يمكن الاستيفاء منه عند تعذر الوفاء ، بل هي أفضل من الأعيان ، لأن الأعيان لا بد أن تباع أولاً حتى تصير نقوداً ثم يستوفي منها حقه ، أما النقود فيستوفي الحق منها مباشرة .

وحتى الملكية أجازوا رهن النقود ، إلا أنهم اشترطوا الطبع عليها إذا كانت بيد المرتهن حتى لا ينتفع بها المرتهن ، وهذا مردود بأن انتفاع المرتهن بالمرهون ليس قاصراً على النقود بل يشمل الجميع أعياناً ونقوداً .

وإذا كان كلام الفقهاء عن نقود عصرهم من الذهب والفضة (النقدين) فإن نقود عصرنا (النقود الورقية) لها نفس الحكم ، لأنها تقوم بنفس الدور وهو أنها أثمان للأشياء ، بل النقود الورقية أبلغ في الثمنية من الذهب والفضة ، ذلك لأن الذهب والفضة قد يكونا سلعاً تباع وتشتري كما هو الحال في وقتنا الحاضر ، وليس ثمناً للأشياء .

ولذا يبدو لي أن الرأي القائل بجواز رهن النقود مطلقاً هو الراجح ، لقوة أدلته ، وتيسيراً على الراهن والمرتهن ، ولضعف أدلة الرأي الثاني حيث إنها مبنية كلها على سد الذرائع ، وليست أموراً مؤكدة.

الفرع الثاني : حكم تعيين النقود

إذا كان المرهون عيناً من الأعيان كدار أو نحوها، فإنه على المرتهن أن يرد العين المرهونة بعينها ، لا بقيمتها أو مثلها، إلا إذا تلفت في يده فإنه ينتقل إلى بدلها لتعذر الحل.

أما إذا كان المرهون نقوداً، فهل يلتزم المرتهن برد عين النقود، أو يقوم برد مثلها أو قيمتها؟ ومرد ذلك إلى الجواب عن السؤال : هل النقود تتعين بالتعيين أم لا ؟ إذا قلنا بأن النقود تتعين بالتعيين، فلا بد من ردها بعينها ، وأما إذا قلنا أنها لا تتعين بالتعيين فلا يجب ردها بعينها ، وإنما ترد بقيمتها أو مثلها.

ولقد اختلف الفقهاء في تعيين النقود بالتعيين في المعاوضات على رأيين:

الرأي الأول:

للسافعية ، والحنابلة ، وزفر من الحنفية ، وابن القاسم وأشهب من المالكية^(٦).
أن النقود تتعين بالتعيين في المعاوضات ، كما تتعين السلع، فلو اشترى شاة بهذا الدينار لزمه أداء ذلك الدينار بعينه إلى البائع، ولو تبين ذلك الدينار مغصوباً أو

تلف في يد المشتري قبل قبض البائع له فسد البيع، لأن الثمن أحد العوضين، فيتعين قياساً على المبيع.

الرأي الثاني:

للحنفية، والمالكية في المشهور عندهم، ورواية عن الإمام أحمد (٧٧).
أن النقود لا تتعين بالتعيين في العقد.

الأدلة

أدلة الرأي الأول:

استدل الرأي الأول بما يلي:

١- بما رواه عبادة بن الصامت -رضي الله عنه - قال :

" إني سمعت رسول الله ﷺ ينهي عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سواء بسواء عيناً بعين فمن زاد أو ازداد فقد أربى " (٧٨).

وجه الدلالة من الحديث:

يلزم من الحديث تعيين النقود بعينها، ولو جاز أن تكون في الذمة لم يكن عيناً بعين.

- ويمكن مناقشة ذلك:

بأن المراد من قوله (عيناً بعين) أي حضور الطرفين المصطرف عليهما في العقد، أو تعيينهما بإقباضهما، وحضورهما في المجلس، وكونهما حاليين، بدليل الروايات الأخرى التي وردت في الحديث، ومنها قوله "يداً بيد" بدل "عيناً بعين"، وفي رواية أخرى "ولا تبيعوا منها غائباً بناجز" ولم تجمع رواية واحدة بين "يداً بيد" و "عيناً بعين" (٧٩).

٢- النقود بدل في عقد معاوضة فتتعين بالتعيين كالبيع.

٣- تعيين النقود تصرف صدر من أهله في محله، فجاز تعيينها كما في السلع، وبيانه:
أن النقود تملك أعيانها، وموجب عقد المعاوضة الملك فيما يملك عينه من المال فيكون محلاً لموجب العقد، وكان هذا التعيين مصادفاً محله. (٨٠)

أدلة الرأي الثاني :

١- حديث بن عمر- رضي الله عنهما - أنه سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال:

"إني أبيع الإبل بالبيع ، فأبيع بالدنانير وأخذ بالدرهم، وأبيع بالدرهم وأخذ بالدنانير، فقال: "لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء" (١)

٢- تعيين النقود لا يفيد في العقد، فالنقود ليست مقصودة بعينها، بل تقصد لماليتها، وذلك بخلاف العوض المكيل أو الموزون ، فالتعيين فيه مفيد، لأنه بدون التعيين لا يجوز العقد إلا بذكر الوصف، وربما يعجز عن إعلام الوصف فيسقط ذلك عن نفسه بالتعيين، كما أن أعيان المكيل والموزون مقصودة (٢).

٣- النقود لا تستحق في عقود المعاوضات إلا ثمناً، والثن ما يكون في الذمة، فإذا قلنا بثبوت التعيين للنقود امتنع ثبوتها في الذمة ، ومنه قوله تعالى "وشروه بثمن بخس دراهم معدودة" (٣)، فجعل من صفة الثمن ثبوته في الذمة، ومن قال بالتعيين لم يجعلها تثبت في الذمة وهي ثمن قطعاً (٤).

الرأي الراجح:

يبدو لي أن الرأي الراجح هو رأي الحنفية ، والمالكية، القائل بأن النقود لا تعين بالتعيين، وذلك لقوة أدلتهم، ولأن أدلة القائلين بتعين النقود بالتعيين لم تسلم من المناقشة.

كما أن النقود لا غرض من تعيينها وإنما الغرض في مقدارها ، فإذا عينت كان تعيينها كالمكيل والميزان لا غرض منه.

الفرع الثالث : حكم الانتفاع بالنقود المرهونة

الرهن ملك للراهن ، له غنمه وعليه غرمه ، غير أنه في الرهن الحيازي يكون المرهون محبوساً تحت يد المرتهن ، فليس للراهن الحق في الانتفاع بالرهن إلا بما لا يتعارض مع حق المرتهن في الوثيقة أو في حبسه ، وكذلك ليس له حق الانتفاع إذا كان يؤدي إلى نقص قيمة الرهن .

والرهن أمانة في يد المرتهن ، ليس له غنمه وليس عليه غرمه ، فليس له حق الانتفاع إلا بإذن الراهن .

وبصفة عامة للمرهون حالتان : إما أن يكون محتاجاً إلى (مؤنة) إلى نفقة ، أو غير محتاج إلى نفقة .

وإذا كان غير محتاج إلى نفقة ، فإما أن يكون بمناسبة قرض ، أو غير قرض كالبيع والإجارة وغيرها .

وإذا نظرنا إلى موضوع بحثنا ، النقود المرهونة نجد أنها مما لا تحتاج إلى مؤنة (نفقة) عند المرتهن إلا أنها لا يمكن تمييزها عن مال المرتهن غالباً ، خاصة إذا كان مصرفاً ، والنقود وفقاً للرأي الراجح لا تتعين بالتعيين ، إلا أنه لها حالتان : فقد تكون بسبب قرض ، أو غير قرض ، نذكر أولاً محل الاتفاق ثم محل الاختلاف .

محل الاتفاق :

اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للمرتهن الانتفاع بالمرهون إذا كان مما لا يحتاج إلى مؤنة، سواء كان بسبب قرض أو غير قرض ، طالما أن الراهن لم يأذن له بالانتفاع^(٨٥).

ففي المبسوط : " لا خلاف أن المرتهن لا يملك الانتفاع بالرهن بدون إذن الراهن^(٨٦) .

وفي المغني لابن قدامة : " ما لا يحتاج إلى مؤنة كالدار والمتاع ونحوه ، فلا يجوز للمرتهن الانتفاع به بغير إذن الراهن ، لا نعلم في هذا خلافاً " . وعلى ذلك : فلا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالنقود المرهونة لديه ، مادام لم يأذن له الراهن في الانتفاع بها ، فإذا انتفع بها المرتهن دون إذن الراهن كان أكلاً لأموال الناس بالباطل وهو محرم شرعاً .

محل الاختلاف :

في حالة المرهون الذي لا يحتاج إلى مؤنة ، كالنقود المرهونة ، وأذن الراهن للمرتهن في الانتفاع بها .

وفي هذه الحالة ، إما أن تكون النقود المرهونة ، بسبب قرض ، أو غير قرض .

الحالة الأولى : حكم الانتفاع بالرهون (النقود المرهونة) إذا كان الرهن بسبب قرض :

إذا كانت النقود بسبب قرض ، وأذن الراهن للمرتن في الانتفاع بها ، فقد اختلف الفقهاء في حكم انتفاع المرتن بها على ثلاثة آراء :

الرأي الأول :

للمالكية (٨٧) ، والشافعية (٨٨) .

وقالوا : لا يجوز للمرتن أن ينتفع بالرهون إذا أذن له الراهن إذا كان الرهن ناشئاً عن عقد قرض .

ففي أسهل المدارك : " أما إذا كان — أي الرهن — بسبب القرض فإنه لا يصح له أن يأخذ المنفعة على أي حال سواء اشترطها أم لم يشترطها ، أباحها له الراهن أو لم ييحها ، عين مدتها أو لم يعينها ، وذلك لأنه يكون قرضاً جر نفعاً للمقرض فيكون رباً حراماً " (٨٩) .

وفي مغني المحتاج : " وإن نفع الشرط المرتن وضر الراهن كشرط زوائد الرهون أو منفعته للمرتن بطل الشرط لحديث " كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل " (٩٠) .

— أدلة الرأي الأول :

١ — استدلوا بالحديث الذي رواه علي ابن أبي طالب — كرم الله وجهه — أن رسول الله ﷺ قال " كل قرض جر نفعاً فهو ربا " (٩١) .

وجه الدلالة من الحديث :

يدل الحديث على أن كل قرض يجلب منفعة لمقرضه فهو ربا ، لأنها زيارة خالية عن العوض ، وانتفاع المرتن بالرهون انتفاع خال عن العوض فهو ربا فيكون حراماً .

٢ — إذا شرط في العقد أن منافع الرهون للمرتن فهو شرط باطل ، بحديث النبي ﷺ " كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل " (٩٢) .

الرأي الثاني :

وهو للحنابلة ، وابن سيرين ، والحسن البصري ، وإسحاق (٩٣) .
وقالوا : إذا كان الرهن ناشئاً عن عقد قرض ، وأذن الراهن للمرتهن في الانتفاع بالمرهون ، وكان الانتفاع بغير عوض لم يجز للمرتهن الانتفاع بالمرهون ، أما إذا كان الانتفاع بعوض دون محاباة فإنه يجوز للمرتهن أن ينتفع بالمرهون ، سواء كان الرهن عن قرض أو غيره .

ففي المغني : " وإن أذن له في الانتفاع بعوض ، مثل أن أجره إياه ، فإن حابه في الأجرة ، فهو كالانتفاع بغير عوض ، وإن لم يحابه فيها جاز في القرض وغيره " (٩٤) .

أدلة الرأي الثاني :

استدلوا بالحديث " كل قرض جر نفعاً فهو ربا " فقالوا : إن الحديث يدل على أن كل قرض يجزى نفعاً فهو ربا ، وانتفاع المرتهن بالمرهون في عقد القرض من غير عوض ، وكذا بعوض مع المحاباة هو زيادة خالية من العوض ، فيكون ربا ، أما إذا كان الانتفاع بعوض دون محاباة فإن النفع لا يكون في مقابلة القرض ، بل في مقابلة العوض وهو جائز (٩٥) .

ويناقش ذلك :

بأن محل الخلاف فيما إذا أذن الراهن للمرتهن في الانتفاع ، ولم يكن هناك عوض عن المنفعة .

الرأي الثالث : للحنفية (٩٦)

يجوز للمرتهن الانتفاع بالمرهون إذا أذن له الراهن ، ونقل عن بعض الحنفية كراهة انتفاع المرتهن بالمرهون وإن أذن له الراهن لأنه ربا .
ففي الدر المختار : " كل قرض جر نفعاً حرام ، فكره للمرتهن سكنى المرهونة بإذن الراهن " (٩٧)

وفي رد المحتار : " عن عبد الله محمد بن أسلم السمرقندي — وكان من كبار علماء سمرقند — أنه لا يحل له أن ينتفع بشيء منه بوجه من الوجوه وإن أذن له

الراهن ، لأنه أذن له في الربا لأنه يستوفي دينه كاملاً فتبقى له المنفعة فضلاً فيكون ربا ، وهذا أمر عظيم في جواهر الفتاوى : إذا كان مشروطاً صار قرضاً فيه منفعة وهو ربا ، وإلا فلا بأس " (٩٨)

فالحنفية قالوا : لا يجوز انتفاع المرتهن بالمرهون إذا أذن الراهن ، وكره بعضهم ذلك .

أدلة الرأي الثالث :

استدلوا بالمعقول فقالوا :

بأن المنفعة إنما تملك بملك الأصل ، والأصل مملوك للراهن ، فالمنفعة له ، لا يستوفيهما غيره ، إلا بإذنه، فلما أذن الراهن للمرتهن بالانتفاع فقد أباح له ذلك ، وحل له الانتفاع بالمرهون ، وصار كأن الراهن أعار المنفعة للمرتهن ، والعارية جائزة شرعاً ، ولهذا جاز للمرتهن أن ينتفع بالمرهون مطلقاً إذا أذن له الراهن بالانتفاع (٩٩) .

ويناقش هذا : بأن انتفاع المرتهن بالمرهون جائز إذا أذن له الراهن فيما إذا لم يكن عقد الرهن ناشئاً عن قرض ، أما إذا كان بمناسبة قرض ، فإنه يتضمن قرضاً جر نفعاً فهو ربا محرم .

الترجيح :

يبدو لي أن الراجح هو الرأي الأول ، والذي لا يميز للمرتهن الانتفاع بالمرهون إذا كان ناشئاً عن عقد قرض حتى ولو أذن له الراهن ، لأن ذلك يؤدي إلى جعله قرضاً جر نفعاً وهو محرم ، ولا يبيحه إذن الراهن للمرتهن ، لأنه لا يملك ذلك .

الحالة الثانية : حكم الانتفاع بالمرهون إذا كان سبب الرهن غير قرض :

الحنفية : يجوز للمرتهن الانتفاع بالمرهون إذا كان السبب غير قرض بإذن الراهن طالما لم يكن مشروطاً في العقد ، وذهب بعضهم إلى أنه يكره ولو كان غير مشروط (١٠٠) .

المالكية : إن كان الرهن من بيع أو إجارة جاز ، لأنه يصير بائعاً للسلعة بالثمن المذكور ومنافع الرهن مدة معلومة فكأنه بيع وإجارة وهو جائز .

وفي المدونة : "هل يجوز له — أي المرتهن — أن يشترط شيئاً من منفعة الرهن؟ قال إن كان من بيع فذلك جائز" (١٠١)

الشافعية : إذا كانت المنفعة معينة وكان الرهن بسبب بيع وليس قرض فهو جائز (١٠٢).

الحنابلة : " فإذا أذن الراهن للمرتهن في الانتفاع به بغير عوض ، والرهن في قرض لم يجوز ، لأنه يصير قرضاً جر منفعة ، وإن كان في غير قرض جاز لعدم ذلك" (١٠٣)

الخلاصة والترحيع :

المذاهب الفقهية الأربعة على أنه يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهون إذا كان بإذن الراهن ، وكان ناشئاً عن غير قرض (أي عقد معاوضة كبيع وإجارة) ، على اختلاف في المذهب الحنفي بين مجيز ، ومكره لذلك ، واشتراط بعض المذاهب كالمالكية أن يشترط المرتهن ذلك ، وتكون المنفعة معلومة ، وكذلك الشافعية اشترطوا أن تكون المنفعة معينة خروجاً من الجهالة .

وعلى ذلك **فالراجح** : هو جواز انتفاع المرتهن بالنقود المرهونة إذا أذن الراهن وكان الرهن بسبب غير القرض كأن يكون بيعاً أو إجارة ، ولا يقدح في ذلك أن النقود لا يمكن الانتفاع بها إلا بإفئاقها ، لأنه يمكن الانتفاع بها بدون إفئاقها كأن تكون زيادة في مالية الشخص أو المصرف المرتهن لها ، مما يؤدي إلى زيادة رصيده الائتماني ، مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات من جانب عملاء جدد ، هذا بالإضافة إلى أن النقود — وفقاً للرأي الراجح — لا تتعين بالتعيين ، فله استثمارها والانتفاع بها ، على أن يؤدي قيمتها للعميل إذا انتهى أو فسخ الرهن ، ويشترط لذلك الانتفاع أن يكون بإذن الراهن ، وأن يكون في غير قرض ، وأن تكون مدة الانتفاع محددة

الفصل الثاني

حكم إجارة النقود في الفقه الإسلامي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف الإجارة

أولاً : في اللغة :

الأجر : الجزاء على العمل ، والجمع أجور ، والإجارة من آجَرَ يَأْجُرُ ، وهو ما أعطيت من أجر في عمل ، والأجر هو الثواب ، وقد آجَرَهُ الله يَأْجُرُهُ أَجْراً وآجَرُهُ الله إِيجَاراً ، وآجر المملوك يؤجره إيجاراً ومؤجرة .

فالإجارة هي الأجرة ، وهي الكِراء ، أي ما يعطى من أجر في عمل . (١٠٤)

ثانياً: في الاصطلاح :

— عرفها الحنفية بأنها : " بيع المنفعة " (١٠٥)

وهذا تعريف مطلق ، فلم يحدد نوع المنفعة ، ولا شروطها ، ولا مدتها ، ولذا عرفها بعضهم بأنها : " بيع منفعة معلومة بأجر معلوم " (١٠٦)

وعبر بـ " بيع منفعة " ليخرج بيع العين ، لأن الإجارة بيع المنافع وليس الأعيان.

ولابد عندهم أن تكون المنفعة مقصودة من العين ، أي لابد من وجود غرض مقصود ذو نفع ، فلو استأجر شيئاً لا يستعمله ، بل ليظن الناس أن ذلك له ، فالإجارة فاسدة ، لأنها على منفعة غير مقصودة من العين (١٠٧)

وقوله " معلومة " ليخرج المنفعة المجهولة ، وتعلم المنفعة ببيان المدة ، أو بالتسمية ، أو بالإشارة ، والتعيين . (١٠٨)

وقوله " بأجر " ليخرج النفع بلا عوض كالعارية .

وقوله " بأجر معلوم " احتراز عن الأجر المجهول ، فلا تصح فيه الإجارة .

وقال بعضهم ، الإجارة " عقد على منفعة معلومة بعوض معلوم إلى مدة معلومة " (١٠٩)

وذلك ليخرج عقد النكاح ، لأنه شرع مؤبداً ، وليس مؤقتاً .

ولكن هذا التعريف ، وإن أخرج عقد النكاح ، إلا أنه يخرج كثيراً من الإيجارات لأن المنافع في الإيجارات على ثلاثة أقسام :

- ١ — معلومة بالمدة كاستئجار الدور للسكني .
 - ٢ — معلومة بالتسمية كالإستئجار على خياطة ثوب .
 - ٣ — معلومة باليقين والإشارة كالإستئجار على نقل متاع أو بضائع .
- وتعيين المدة يجب في القسم الأول ، دون القسمين الآخرين منها ، فيكون التعريف غير جامع . (١٠)

وخلاصة تعريفات الحنفية للإجارة : أنها

" بيع منفعة معلومة بأجر معلوم " أو " عقد على المنافع بعوض "

وبهذه التعريفات، يخرج بيع الأعيان ، وتمليك المنافع بلا عوض كما في العارية، ويخرج عقد النكاح لأنه غير مؤقت ، ولا بد في المنفعة أن تكون معلومة ، ومقصودة أي يرجى من ورائها فائدة حقيقية تعود على المستأجر ، ولا بد أن يكون مقابل المنفعة معلوم .

وعرفها المالكية :

بقولهم " تمليك منفعة معلومة بعوض معلوم " (١١)

وعرفها بعضهم بأنها " تمليك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوض " (١٢)

وقوله " منافع شيء " يشمل أي شيء آدمي أم غيره ، يقبل النقل أم غيره من العقارات .

و " مباحة " يخرج به المنافع المحرمة .

و " مدة معلومة بعوض " يخرج به النكاح والجعل ، ولا بد أن تكون المنفعة والعوض معلومين .

وعرفها الشافعية : بأنها " تمليك منفعة بعوض بشروط " (١٣)

وعرفها بعضهم بأنها " عقد منفعة مقصودة معلومة قابلة للبدل والإباحة بعوض معلوم " (١٤)

فخرج بـ " منفعة " العين فالعقد عليها بيع .

وبـ " مقصودة " المنفعة التافهة كاستئجار تفاحة لشمها .

و بـ " بعوض " هبة المنافع والوصية والإعارة .

وبـ " معلوم " العوض المجهول .

وعرفها الحنابلة : بأنها " بذل عوض معلوم في منفعة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الذمة أو في عمل معلوم " (١٠)

واقصر ابن قدامة على تعريفها بأنها " بيع المنافع " (١١)

ويلاحظ على تعريف الحنابلة أنه بين نوعي الإجارة ، فهي على عين معلومة ، أو على عمل معلوم .

نظرة على التعريفات :

باستعراض تعريفات الفقهاء للإجارة ، نجد أن بعضهم عرفها تعريفاً مطلقاً ، كالتعريف الأول للحنفية ، والأول عند الشافعية ، والثاني عند الحنابلة ، ومنهم من ذكر في التعريف ضوابط معينة كتحديد نوع المنفعة ، وشروطها ، ومدتها ، كتعريف المالكية الأول والثاني عند الشافعية والتعريف الأول للحنابلة .

واختلفوا في لفظ " بيع " وتمليك " المنفعة ، إلا أنه اختلاف لفظي فمعناهما واحد فالبيع بمعنى التمليك .

كما اتفقت التعريفات على أن المقصود من الإجارة المنفعة وليست العين . وأرى أن التعريف المختار هو تعريف الشافعية الأول أنها " تمليك منفعة بعوض بشروط " فهو تعريف جامع وشامل ، ثم إنه مانع أيضاً حيث إن كلمة " بشروط " تشمل شروط الإجارة فتخرج غير الإجارة من العقود .

المبحث الثاني : حكم إجارة النقود

اختلف الفقهاء في حكم إجارة النقود في الفقه الإسلامي ، نبين أولاً سبب اختلافهم ، ثم نذكر آرائهم ، ودليل كل رأي مع المناقشة والترجيح .

أولاً : سبب اختلاف الفقهاء :

يرجع السبب في اختلاف الفقهاء في إجارة النقود إلى :

١ — أن الإجارة عقد على منفعة ، وليست على العين بذاتها ، بمعنى أنه لا يجوز استهلاك العين المؤجرة ، والنقود لا ينتفع بها إلا باستهلاكها .

يقول ابن رشد : " اختلاف المذهب في إجارة الدراهم والدنانير فقال ابن القاسم : لا يصح إجارة هذا الجنس ، وهو قرض ، وكان أبو بكر الأهري وغيره يزعم أن ذلك يصح ، وتلزم الأجرة فيه ، وإنما منع من منع إيجارتها لأنه لم يتصور فيها منفعة إلا بإتلاف عينها، ومن أجاز إيجارتها تصور فيها منفعة ، مثل أن يتحمل بها ، أو يتكثر بها ، أو غير ذلك " (١٧)

وقال الإمام العمراني : " ولا يجوز استئجار الدراهم والدنانير ليتجر بها لأنه لا يمكن التجارة بها إلا بإتلافها ، والإجارة لا تصح إلا في عين يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها " (١٨)

٢ — إجارة النقود للتزين بها ، ليس بمنفعة مقصودة ، ولذا فإجارة النقود لهذه المنفعة غير معتادة .

قال الكاساني :

" ولا يجوز استئجار الدراهم والدنانير ليزين الحانوت ، ولا استئجار المسك والعود وغيرها من المشمومات للشم ، لأنه ليس بمنفعة مقصودة ، ألا ترى أنه لا يعتاد استيفائها بعقد الإجارة " (١٩)

آراء الفقهاء في إجارة النقود :

اختلف الفقهاء في حكم إجارة النقود على رأيين :

الرأي الأول : للحنفية (٢٠) ، وابن القاسم من المالكية (٢١) ، والصحيح عند الشافعية (٢٢) ، والقاضي من الحنابلة (٢٣) .

قالوا : لا يجوز استئجار النقود .

ويرى الحنفية أن النقود لا يجوز إيجارتها للعمل فيها أو الاتجار بها، وإن حدث فهو قرض وليس إجارة، أم إيجارتها للزينة أو التحلي بها فحائز إن وقتها بوقت معين (٢٤).

قال الكاساني : " ولا تجوز إجارة الدراهم والدنانير ولا تبرهما وكذا تبر النحاس لأنه لا يمكن الانتفاع بها إلا بعد استهلاك أعيانها " (٢٥)

وخصص الشافعية عدم الجواز بالأتجار فيها ، أما التزوين بها ، أو تقليبها في يد التاجر فعلى وجهين عندهم . (١٢٦)

الرأي الثاني :

لبعض المالكية (١٢٧) ، وأحد الوجهين عند الشافعية (١٢٨) ، وقول أبي الخطاب من الحنابلة وصححه في المغني (١٢٩) .

الأدلة

أدلة الرأي الأول :

استدل الرأي الأول القائل بعدم جواز إجارة الدراهم والدنانير بما يلي :

١ — لا تجوز إجارة الدراهم والدنانير ، لأنه لا يمكن الانتفاع بها إلا بعد استهلاك أعيانها ، والداخل تحت الإجارة المنفعة لا العين . (١٣٠)

وذلك كالطعام ، فإن الحنَّاط يتجمل به ، بتركه في دكانه ليعامله الناس ، ومع هذا لا يصح إجارته لذلك (١٣١) .

٢ — لأن الانتفاع بالنقود للزينة منفعة غير مقصودة منها ، ولذلك لا تضمن منفعتها بغصبها ، فأشبهت الشمع . (١٣٢) ، ولذلك لا يعتاد استيفاء منفعة النقود بعقد الإجارة . (١٣٣)

٣ — لأنها منفعة لا تضمن بالغصب ، فلم يصح الاستئجار عليها كوطء الأمة . (١٣٤)

٤ — إجارة النقود مع إطلاق وجه الانتفاع بها لا يصح ، إجارة ، ولا قرضاً ، فلا يصح إجارة لأن الانتفاع شمل التحلي والوزن ، والتحلي ينقصها ، والوزن لا ينقصها ، فقد اختلفت جهة الانتفاع ، ولا تصح قرضاً ' لأن القرض تمليك للغير والإجارة تقتضي الانتفاع مع بقاء العين ، فلم يحز التغيير بأحدهما عن الآخر . (١٣٥)

أدلة الرأي الثاني : القائل بجواز إجارة النقود :

استدلوا : بأنها منفعة مباحة ، يمكن استيفائها مع بقاء العين ، فهي كسائر المنافع . (١٣٦) فأشبهت الحلي ، (١٣٧) سواء حدد وجه الانتفاع بها ، أم أطلقه ،

لأنه عند الإطلاق ، ينصرف الانتفاع بها إلى التحلي والزينة فيحمل عليهما ، كاستئجار الدار على جهة الإطلاق ، فإنه يتناول السكنى ووضع المتاع (١٣٨) **المناقشة :**

نوقشت أدلة الرأي الأول بما يلي :

١ — بأن النقود يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها ، لأن استهلاك النقود بالتصرف فيها ، ليس استهلاكاً حقيقة كبقية السلع الأخرى ، لأن النقود خاصة الورقية في حد ذاتها لا منفعة فيها ولا قيمة لها ، فإذا ذهبت أعيانها فإن بدلها يقوم مقامها ويجعل المبدل منه قائماً مقامه .

٢ — تختلف النقود عن الشمع ، والطعام لأنهما لا ينتفع بهما إلا بإتلاف عينهما خلافاً للنقود ، وأما القول بنقص النقود بالتحلي فبعيد ، لأن ذلك يسير لا أثر له فهو كالمعدوم (١٣٩)

٣ — القول بإطلاق جهة الانتفاع بها لا يجعلها إجارة ولا قرضاً ، غير صحيح ، لأن العقد متى أمكن حمله على إيجارها للجهة التي تجوز إيجارها فيها ، وجب حمله عليها ، لأن العقد متى أمكن حمله على الصحة ، كان أولى من إفساده. (١٤٠)

وإن كان جمهور الفقهاء يرون أن الإجارة عقد على منفعة ، أي تملك للمنافع ، فلا يجوز استيفاء العين قصداً كالأعيان التي تذهب عينها بالانتفاع ، لأن الإجارة لاستيفاء منافع الأشياء مع بقاء أعيانها ، فلا يجيزون إجارة الشجر لأخذ ثمره ، ولا البهيمة لأخذ لبنها ، ولا البئر لأخذ الماء منها .

فقد خالفهم في ذلك بعض الفقهاء كابن القيم ، فقد أجاز ذلك كله ، فكما يجوز وقف الماشية للانتفاع بلبنها ، والقرض لمن ينتفع بالدرهم ثم يرد بدلها القائم مقام عينها ، فكذلك في الإجارة سواء كان الحادث عن العقد عيناً أو منفعة (١٤١)

الترجيح :

بعد عرض الرأيين في حكم إجارة النقود أرى أن أغلب الفقهاء قالوا : بجواز إجارة النقود للزينة والتحلي بها مع تحديد الوقت المعين لذلك .

ويرجع ذلك : إلى أن النقود في عصر أولئك الفقهاء كانت نقوداً ذهبية وفضية، يمكن الانتفاع بها في حد ذاتها ، من زينة وحُلِي .

أما النقود الورقية الآن لا قيمة لها في حد ذاتها ، ولا منفعة فيها ، فلا تشبع حاجة من أكل أو شرب أو لباس أو غير ذلك ، وترجع فائدتها إلى قوتها التبادلية ، وتقويمها المالي للسلع والخدمات إذ هي وسيلة عامة للمبادلات ولقياس القيم المختلفة للأشياء .

فإجارة النقود اليوم للزينة والتحلي أو الوزن كما يقول الفقهاء القدامى ، لم تعد واردة ، أو مقبولة ، لأن النقود أصبحت ورقية ، وأما الذهب الذي كان يوزن — لم يعد له دور النقد اليدوي منذ سنة ١٩١٤م إلا على المستوى الدولي ، أما بين الأفراد فقد تلاشى هذا الدور أو غدا قليل الأهمية ، وحل النقد الورقي محله ، وهذا النقد ليس له قيمة ذاتية داخلية ، بل أضحي مجرد رموز نقدية تتوقف قيمته على أداء السلطة العامة (عامل سياسي) ، وعلى مدى ما يتمتع به المجتمع من ثقة عامة (عامل نفسي) ، وعلى الطاقة الإنتاجية للبلد الصادر عنه (عامل اقتصادي) هذه العوامل الثلاثة مجتمعة هي بمثابة الوزن الجديد للنقود المتداولة ^(١٤٢) فلا يتأتى والحالة تلك إجارة النقود لا للوزن ، ولا للتحلي ، أو الزينة .

و في عصرنا الحالي ، فمع أن النقود ورقية لا قيمة لها في ذاتها ، إلا أنه يمكن الانتفاع بها في وجوه متعددة منها :

— التكثر بها لدى التجار ، يقلبها التاجر في يده حتى يأمنه الناس .

— أو تكون رصيذاً للشخص في مصرف مدة معينة ، حتى يتم قبوله في بعض الوظائف التي تشترط ذلك ، أو يحصل على بعض الصفقات التجارية من الجهات التي تتطلب وجود مبلغاً مالياً معيناً لدى التاجر .

— أو يأخذها الشخص معه لفترة معينة ، حتى يتمكن من السفر إلى بعض البلدان ، التي تشترط فيمن يسافر إليها أن يتواجد معه مبلغ مالي معين ، فيحصل بذلك على التأشيرة ، طالما أثبت أن لديه مال ، ولو كان مؤجراً .

— مجرد وجود الأموال في مصرف تزيد من الضمان والثقة في هذا المصرف ، مما يجعله أهلاً لثقة العملاء ، فهذه منفعة للنقود .

ولهذا كله :

أميل إلى الرأي القائل بجواز إجارة النقود ، خاصة وأن النقود تختلف عن السلع والمنقولات الأخرى ، فاستهلاك النقود لا يكون استهلاكاً حقيقياً كالسلع الأخرى ، فإذا ذهبت عين النقود فإن بدلها يقوم مقامها ، فكأن عينها لم تذهب ، لأن النقود لا تتعين بالتعيين - كما سبق بيانه - .

فالمال إذا دفع لمن يستوفي منفعته مدة ثم يعيده إلى صاحبه كان هذا تبرعاً من صاحبه بمنفعة تلك المدة ، وقد أقام المثل مقام تسليم العين ، فكأنه انتفع بالعين مدة ثم ردها بذاتها ، وإن كان يرد بدلها في الحقيقة .

ولذا سماها النبي ﷺ — منيحة : ففي الحديث عن البراء بن عازب قال سمعت رسول الله ﷺ — يقول " من منح منيحة (١٤٣) لبن أو ورق (١٤٤) أو هدى زقاقاً (١٤٥) كان له مثل عتق رقبة " (١٤٦) .

فيجوز الإجارة للنقود ، للانتفاع بها ، ورد بدلها القائم مقامها ، وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة ، ورفع الحرج عن الناس ، وتمشياً مع الواقع ، وروح العصر الذي نعيشه .

خاتمة البحث

بعد أن انتهيت بفضل الله - تعالى - من هذا البحث ، أشير إلى أهم النتائج ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ — النقود تقوم بدور كبير في حياة البشر ، فهي ضرورة من ضرورياتهم ، ولها استخدامات عديدة في عقدي الرهن والإجارة .

٢ — النقود : هي كل شيء يكون مقبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومعياراً للقيم ، وعليه فالنقود الورقية نقود ، لأنها تلقى قبولاً عاماً وتتوفر فيها الثمنية ، وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي ، وهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ذلك .

- ٣ — الرهن هو توثيق للدين ، سواء كان قبل ثبوت الحق ، أو بعده ، وفقاً للرأي الراجح .
 - ٤ — يجوز رهن الدين كما يجوز رهن العين ، وفقاً للرأي الراجح عند جمهور الفقهاء ، وذلك صيانة لمال المرتهن من الضياع .
 - ٥ — السبب في الاختلاف بين الفقهاء في رهن النقود يرجع إلى : طبيعة النقود، وإلى الخوف من الوقوع في محذور شرعي بسبب رهنها .
 - ٦ — أجاز جمهور الفقهاء رهن النقود مطلقاً ، واشترط البعض كمالالكية لرهنها وجوب الطبع عليها بطبع لا يمكن فكه غالباً ، حتى لا ينتفع بها المرتهن ، والراجح هو جواز رهن النقود مطلقاً .
 - ٧ — النقود لا تتعين بالتعيين وفقاً للرأي الراجح ، لأنه لا غرض من تعيينها ، وإنما العبرة بمقدارها .
 - ٨ — لا يجوز انتفاع المرتهن بالمرهون بغير إذن الراهن ، ولا يجوز الانتفاع به أيضاً حتى ولو أذن الراهن إذا كان الرهن ناشئاً عن عقد قرض ، أما إذا كان الرهن ناشئاً عن غير قرض كبيع أو إجارة فيجوز الانتفاع به إذا أذن الراهن .
 - ٩ — الإجارة هي بيع المنفعة ، وليست العين ، والسبب في اختلاف الفقهاء في إجارة النقود يرجع إلى أن النقود لا ينتفع بها إلا باستهلاكها ، كما أن الانتفاع بالنقود للزينة والحلي والوزن منفعة غير مقصودة .
 - ١٠ — أجاز الفقهاء القدامى إجارة نقود زمانهم (النقدين من الذهب والفضة) في الحلي ، والزينة ، والوزن ، مع تحديد الوقت المعين لذلك .
- ولا مانع من جواز إجارة النقود الورقية في زماننا هذا ، لأن لها استخدامات أخرى كثيرة ومتعددة ، فلا مانع من إيجارتها ، خاصة وأن النقود لا تتلف بالاستهلاك ، وإنما يقوم مقامها بدلاً منها ، ولا مانع أن ينتفع بها الشخص ثم يرد بدلها ، لأن النقود وفقاً للرأي الراجح لا تتعين بالتعيين .
- وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .
- والحمد لله رب العالمين .

الفهارس

أولاً : فهرس المراجع
أولاً : القرآن الكريم وعلومه:
- القرآن الكريم .

- الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي : الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي — ط. دار الفكر — ط. الأولى سنة ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م.

ثانياً : كتب الحديث الشريف والآثار:

١- السنن الكبرى للبيهقي : الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ — ط. دار المعرفة — بيروت سنة ١٤١٣ هـ — ١٩٩٢ م .

٢- السنن الكبرى للنسائي : الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي — ط. دار الكتب العلمية — بيروت — بدون — ط. الأولى سنة ١٤١١ هـ — ١٩٩١ م . سنن أبي داود: وهو أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، — ط. المكتبة العصرية — بدون تاريخ و ط. أخرى لدار الحديث سنة ١٤٢٠ هـ — ١٩٩٩ م — تحقيق د / السيد محمد سيد — د / عبد القادر عبد الخيز — أ / سيد إبراهيم.

٣- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر : الحافظ ابن حجر العسقلاني- مكتبة كلية الدراسات — بدمياط — بدون .

٤- سنن ابن ماجه: الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني الشهير بابن ماجه — ط. المكتبة العلمية — بيروت — لبنان .

٥- سنن الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي — ط. دار الفكر — ط. الثانية سنة ١٤٣٠ هـ — ١٩٨٣ م .

٦- صحيح البخاري بشرح فتح الباري : الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري — ط. دار الريان للتراث — ط. الأولى سنة ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٦ م — القاهرة .

٧- صحيح ابن حبان — المسمى بالإحسان في تقريب صحيح ابن حبان : الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ط. الكتب العلمية — بيروت — ط. الأولى سنة ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .

٨- صحيح الترغيب والترهيب-للألباني-ناصر الدين الألباني.

٩- صحيح مسلم : الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري سنة ٢٠٦ — ٢٦١ هـ — ط. دار الحديث — ط. الأولى سنة ١٤١٢ هـ — ١٩٩١ م .

١٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري — ط. دار المعرفة — بيروت — لبنان — بدون . و ط. أخرى — لدار الريان للتراث — الثالثة — سنة ١٤٠٧ هـ .

١١- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني : المحدث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي المتوفى سنة ١١٦٢ هـ — ط.

- مكتبة التراث الإسلامي - حلب - و ط . أخرى : لدار التراث القاهرة سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ١٢- **كتر العمال في سنن الأقوال والأفعال**: العلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري - المتوفى سنة ٩٧٥ هـ - ط. مكتبة التراث الإسلامي - حلب - ط. الأولى سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ١٣ - **مسند الإمام أحمد** : الإمام أحمد بن محمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ - ط. مؤسسة قرطبة - بدون .
- ١٤- **نصب الراية** تخرّيج أحاديث الهداية - **للزيلي** : العلامة جمال الدين الزيلعي مطبوع مع الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني - ط. دار الحديث - القاهرة - بدون .
- ثالثاً : كتب اللغة العربية:**
- ١- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** - لإسماعيل بن حماد الجوهري ، ط. دار الملايين ، بيروت ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- ٢- **المصباح المنير للفيومي** : أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي - ط. دار الحديث - القاهرة - ط. الأولى سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، و ط. أخرى ط. المكتبة العلمية - بيروت.
- ٣- **القاموس المحيط** - الفيروز أبادي ، محمد بن يعقوب ، ط. دار الجيل - بيروت.
- ٤- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، الملقب بالمرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين ، الناشر دار الهداية .
- ٥- **لسان العرب لابن منظور** : محمد بن بكر بن منظور المصري - ط. دار المعرفة - بدون .
- رابعاً : كتب الفقه :**
- أولاً : الفقه الحنفي :**
- ١- **البحر الرائق** شرح كتر الدقائق **لابن نجيم** : زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن بكر الشهير بابن نجيم - المتوفى سنة ٩٧٠ هـ - ط. دار المعرفة - بيروت - لبنان - بدون .
- ٢- **البنية في شرح الهداية للعيبي** : أبو محمد محمود بن أحمد العيبي - ط. دار الفكر - ط. الثانية سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٣- **الدر المختار** شرح تنوير الأبصار - ط. الحلبي - ط. الثالثة سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ .
- ٤- **الاختيار لتعليق المختار للموصلي** : عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي - وعليه تعليقات للشيخ محمود أبو دقيقة - ط. دار الفكر العربي - بدون .
- ٥- **الأشباه والنظائر** - ط. دار الفكر - ط. الأولى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٦- **المبسوط للسرخسي** : شمس الأئمة محمد بن أحمد بن سهل السرخسي - ط. دار المعرفة - بيروت - لبنان - سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

- ٧- الهداية مع تكملة فتح القدير-شيخ الإسلام برهان الدين بن علي المرغيناني ط. الحلبي. مصر ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م.
- ٨- بدائع الصنائع للكاساني : علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفي - المتوفى سنة ٥٨٧ هـ -- ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط. الأولى - بدون .
- ٩- تبين الحقائق شرح كتر الدقائق للزيلعي : فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي- الناشر - دار الكتاب الإسلامي - ط. الأولى سنة ١٣١٣ هـ .
- ١٠- تحفة الفقهاء للسمرقندي : علاء الدين السمرقندي- حققه وعلق عليه د / محمد زكي عبد البر - ط. المكتبة القيمة - ط. الأولى سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م - مطبعة جامعة دمشق .
- ١١- حاشية رد المختار لابن عابدين : محمد أمين الشهير بابن عابدين - ط. المطبعة الأميرية - بولاق - و طبعة أخرى - مصطفى الحلبي بالقاهرة - ط. الثالثة سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٢- درر الحكام شرح مجلة الحكام - علي حيدر تحقيق: الحامي فهمي الحسيني ، الناشر دار الكتب العلمية ، لبنان / بيروت.
- ١٣- شرح فتح القدير لابن الهمام : الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري- المعروف بالكمال بن الهمام- ط. الحلبي. مصر سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م.
- ١٤- غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر - للحموي- أحمد بن محمد الحنفي الحموي (المتوفى : ١٠٩٨هـ) - بدون.
- ١٥- كتر الدقائق على تبين الحقائق - الناشر دار الكتاب الإسلامي - ط. الأولى سنة ١٣١٣ هـ - و ط. الثانية - الثانية - بالأوفست - بدون .
- ١٦- مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر - دامادا أفندي : عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بدامادا أفندي - ط. دار إحياء التراث العربي - بدون .
- ١٧- نتائج الأفكار كشف الرموز والأسرار وهي تكملة فتح القدير لابن الهمام قاضي زاده: شمس الدين أحمد المعروف بقاضي زاده- ط. الحلبي - بدون .
- ثانياً : الفقه المالكي :
- ١- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك للكشناوي : أبو بكر بن حسن الكشناوي- ط. دار الكتب العلمية - بيروت - ط. الأولى سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م - ضبطه وحققه محمد عبد السلام شاهين .
- ٢- الشرح الصغير للدردير على حاشية بلغة السالك للصاوي - ط. الدار السودانية - الخرطوم - ط. الأولى سنة ١٤١٨ هـ .
- ٣- الشرح الكبير على حاشية الدسوقي للدردير : أبو البركات سيدي أحمد الدردير- ط. دار المعرفة - بدون - و ط. أخرى دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي وشركاه - بدون .

- ٤- المدونة الكبرى مالك : مالك بن أنس الأصبحي - ط. دار صادر - بيروت - لبنان - ط. الأولى سنة ١٣٢٣ هـ - مطبعة السعادة بمصر .
 - ٥- بداية الجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد : الإمام الحافظ أبو الوليد محمد بن أحمد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بالحفيد - المتوفى سنة ٥٩٥ هـ - ط. مكتبة الإيمان بالمنصورة - و ط. أخرى لدار الفكر - بدون - و ط. ثالثة لدار الكتب العلمية - ط. العاشرة سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
 - ٦- بلغة السالك لأقرب المسالك للصاوي حاشية على الشرح الصغير للدردير : الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي - ط. الدار السودانية - الخرطوم - ط. الأولى سنة ١٤١٨ هـ
 - ٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير : شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي - ط. دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي وشركاه - بدون .
 - ٨- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني - علي بن أحمد الصعيدي العدوي (المتوفى : ١١٨٩ هـ).
 - ٩- شرح الخرشي على مختصر خليل ومعه حاشية العدوي : أبو عبد الله محمد بن علي الخرشي - ط. المطبعة الكبرى - الأميرية - بولاق - ط. الثانية سنة ١٣١٧ هـ - و ط. أخرى لدار الفكر - بدون .
 - ١٠- شرح الزرقاني على مختصر خليل ، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، الناشر - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ هـ .
 - ١١- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لابن جزي : محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي - ط. دار الكتب العلمية - بدون . - و ط. دار العلم للملايين - بيروت - بدون ، و ط. أخرى بمكتبة كلية دراسات دمياط - بدون .
 - ١٢- منح الجليل شرح مختصر خليل - لأبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بالشيخ عlish، ط. دار الفكر ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
- ثالثاً : الفقه الشافعي :
- ١- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع - ط. دار الفكر - بدون
 - ٢- البيان في مذهب الإمام الشافعي شرح كتاب المهذب العمراني : الشيخ أبو الحسين يحيى بن أبي الخير سالم العمراني الشافعي ، اليميني سنة ٤٨٩ - ٥٥٨ هـ - ط. دار المنهاج للطباعة والنشر - بدون - اعتنى به قاسم محمد النوري .
 - ٣- التكملة الثانية للمجموع للإمام النووي - المطيعي : محمد نجيب المطيعي - ط. دار الكتب العلمية - بدون .
 - ٤- الحاوي الكبير للماوردي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري - ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط. الأولى سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
 - ٥ - الخطيب على البجيرمي - ط. دار الفكر - بدون .

- ٦- التهذيب للبغوي : الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي - المتوفى سنة ٥١٦ هـ - تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود ، وعلى محمد معوض - ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط. الأولى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٧- المجموع - للنووي ط. الإرشاد - جدة - السعودية - بدون .
- ٨- المهذب للشيرازي : إبراهيم بن علي يوسف الفيروز آبادي الشيرازي الشافعي - ط. دار الفكر للطباعة والنشر - بدون تاريخ .
- ٩- حاشية البجيرمي على الخطيب للبجيرمي : الشيخ سليمان البجيرمي - ط. دار الفكر للطباعة والنشر - سنة ١٩٥٥ م .
- ١٠- حاشية الشيخ عميرة على شرح المحلي على المنهاج لعميرة : شهاب الدين أحمد البرلسي الشهير بعميرة - ط. الحلبي - بدون .
- ١١- حاشية الشيخ قليوبي على شرح جلال الدين المحلي على المنهاج وهو: شهاب الدين أحمد بن محمد أحمد سلامة القليوبي - ط. دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي - بدون .
- ١٢- روضة الطالبين للنووي : أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي الدمشقي - ط. دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٣ م
- ١٣- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للشربيني الخطيب : شمس الدين محمد بن محمد الشربيني الخطيب عن أعيان علماء الشافعية في القرن العاشر الهجري - ط. الحلبي سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م
- ١٤- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي : شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي - ط. دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي - بيروت - ط. الثالثة سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- رابعاً : الفقه الحنبلي :
- ١- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم : الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية سنة ٦٩١ - ٧٥١ هـ - ط. دار الحديث - القاهرة سنة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م - تحقيق وتعليق عصام الدين الصباطي .
- ٢- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد للمرداوي : علاء الدين بن الحسن على بن سليمان المرداوي الحنبلي - ط. مطبعة السنة المحمدية - ط. الأولى سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م - صححه محمد حامد الفقي .
- ٣- الكافي - لابن قدامة - ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط. الأولى سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م - و ط. أخرى لدار الفكر - ط. الأولى سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- ٤- المبدع شرح المقنع لابن مفلح : أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي - المتوفى سنة ٨٨٤ هـ - تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي - ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بدون .
- ٥- المغني مع الشرح الكبير على مختصر الخراقي لابن قدامة : مؤلف الدين أبو أحمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠ هـ - ط. دار الكتاب العربي - بدون - و ط. أخرى لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بدون .
- ٦- شرح الزركشي على مختصر الخراقي - محمد بن عبد الله، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن، مكتبة العبيكان - الرياض ط ١٩٩٣م،
- ٧- فتح الملك العزيز بشرح الوجيز- للبيضاوي - علي بن البهاء البغدادي الحنبلي - ط. مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
- ٨- كشاف القناع عن متن الإقناع - للبهوتي - ط. عالم الكتب - بيروت - لبنان سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٩- مجموع الفتاوى لابن تيمية : شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الشهير بابن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٢ هـ - جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي - كلية الدراسات بدمياط - و ط. أخرى لدار الفكر سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ١٠- منار السبيل في شرح الدليل على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان ، ط. دار الحديث بالقاهرة ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- خامساً : كتب فقهية ومعارف عامة :
- ١- أبحاث هيئة كبار العلماء بالسعودية - ط. الناسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء - الرياض - الطبعة الرابعة ١٤٣٠ هـ .
- ٢- النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية - محمد عجمية - ط. دار النهضة - بيروت ١٩٨٠ م.
- ٣- النقود والصيرفة والسياسات النقدية - عبد المنعم مبارك - ط. مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - ١٩٨٤ م.
- ٤- الموسوعة الفقهية الكويتية - ط. ذات السلاسل - الكويت - ط. الثانية سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
- ٥- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية - ط. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - ط. الأولى سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٦- تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية - د. هائل عبد الحفيظ يوسف داود - ط. المعهد العالمي للفكر الإسلامي - القاهرة - ١٤١٨ هـ / ١٩٩٩ م.

- ٧- فقه البيع والاستيثاق والتطبيق المعاصر - للسالوس : د / علي أحمد السالوس - ط.
مؤسسة الريان للطباعة والنشر - مكتبة القرآن الكريم بمصر - ط. الأولى سنة ١٤٢٥ هـ -
٢٠٠٤ م .
- ٨- فقه التعامل المالي والمصرفي الحديث - للجندي : د / محمد الشحات الجندي - الناشر
دار النهضة العربية - سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٩- مجلة الشريعة والقانون - جامعة الإمارات العربية ط. ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
- ١٠- مجلة مجمع الفقه الإسلامي.
- ١١- محاضرات في النقود - عبد القادر ط. دار الفرقان ١٩٩٧ م. ط. الأولى.
- ١٢- مصرف التنمية الإسلامي - د. رفيق المصري - ط. مؤسسة الرسالة - بدون.

الهوامش والإحالات :

- ١ (المتاجرة بالهامش - د/عبد الله محمد حسن السعيد - مجلة المجمع - الدورة الثامنة عشرة - ص ١٠ .
- ٢ (الهامش نوعان:
- هامش أساسي : وهو المبلغ الذي يودعه المستثمر في الحساب والذي بناء عليه يجري تحديد الحد الائتماني والقرض الذي يحصل عليه ذلك العميل إذ يكون من مضاعفات ذلك الهامش.
- وهامش صيانة : وهو للمحافظة على مستوى الهامش الأول ، لأن القيمة السوقية لما اشترى يجب أن تكون على الدوام أكبر من مبلغ القرض ، والفرق بينهما هو ما يسمى بهامش الصيانة . (تجارة الهامش - د/ محمد علي القري - مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الثامنة عشرة - ص ١٠ .

- ٢ (لسان العرب - لابن منظور - ج ١/ ص ٢٥٤ ، المصباح المنير - للفيومي ص ٦٢٠ - ط. المكتبة العلمية - بيروت .
- ٣ (القاموس المحيط - للفيروز آبادي - ج ١/ ص ٣٥٤ ط. دار الجيل - بيروت .
- ٤ (المصباح المنير - للفيومي - ص ٦٢٠ .
- ٥ (مغني المحتاج - للشربيني الخطيب - ج ١ ص ٣٨٩ .
- ٥ (المرجع السابق - نفس الموضوع .
- ٧ (منها : " أي شيء يتمتع بقبول عام كوسيط للمبادلة ، ويضطلع في الوقت نفسه بوظيفة وحدة الحساب " (محاضرات في النقود - عبد القادر - ص ١٧ ط. دار الفرقان - الأردن ١٩٩٧ م .
- ومنها : " كل شيء يلقي قبولاً عاماً في التداول ويستخدم وسيطاً للتبادل ، ومقياساً للقيم ومستودعاً له ، ويستخدم أيضاً كوسيلة للمدفوعات الآجلة " (النقود والبنوك والعلاقات

الاقتصادية الدولية - محمد عبد العزيز عجمية - ص ٢٢ - ط. دار النهضة - بيروت ١٩٨٠.

^٨ (فقه البيع والاستيثاق والتطبيق المعاصر - د علي السالوس - ص ١٠٥٢ - ١٠٥٢ ط. مؤسسة الريان - قطر سنة ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م).

^٩ (الودائع المصرفية هي "الودائع الجارية لدى المصارف التجارية والتي يتم تداول ملكيتها وانتقالها من شخص لآخر عن طريق الشيكات" (النقود والصيرفة والسياسات النقدية - عبد المنعم مبارك - ص ٢١ ط. مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية سنة ١٩٨٤ م).

^{١٠} (فقه البيع والاستيثاق والتطبيق المعاصر - د علي السالوس - ص ١٠٥٢).

^{١١} (المدونة - للإمام مالك - ج ٣ / ص ٩٠، شرح الزرقاني على مختصر خليل - للزرقاني - ج ٥ / ص ٧٣).

^{١٢} (المبدع - لابن مفلح - ج ٤ - ص ١٢٩، الإنصاف - للمرداوي - ج ٥ / ص ٤).

^{١٣} (مجموع الفتاوى - لابن تيمية - ٢٩ - ص ٢٧٠، إعلام الموقعين - لابن القيم - ج ٢ / ص ١٥٦).

^{١٤} (تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية - هایل عبد الحفيظ داود - ص ١٦٦ ط. المعهد العالمي للفكر الإسلامي ط. الولي سنة ١٣١٨ هـ / ١٩٩٩ م).

^{١٥} (مجموع الفتاوى - لابن تيمية ج ٢٩ - ص ٢٥١).

^{١٦} (إعلام الموقعين - لابن القيم - ج ٢ ص ١٥٨).

(١) المدونة - للإمام مالك ج ٣ - ص ٩٠.

(٢) مجموعة قرارات الجمع الفقهي الإسلامي، الدورة الخامسة ص ٩٧.

(٣) أبحاث هيئة كبار العلماء بالسعودية، مجلد ١ - ص ٩٢، ٩٢ ط. الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء - الرياض ط الرابعة - ١٤٣٠ هـ - ٢٠١٠ م.

^{٢٠} (لسان العرب - لابن منظور - ج ١٣، ص ١٨٨، القاموس المحيط ج ٤ - ص ٢٣٠).

^{٢١} (سورة المدثر - آية (٣٨)).

^{٢٢} (الاختيار لتعليل المختار - ج ٢ - ص ٩٧، الشرح الصغير - للدردير - ج ٢ - ص ١٠٨، مغني

الاحتاج - ج ٢ - ص ١١٢، منار السبيل - ج ١ - ص ٣١١).

^{٢٣} (مجمع الأئمة شرح ملتقى الأبحر - ج ٢ - ص ٥٨٤).

^{٢٤} (الشرح الكبير - للدردير - ج ٣ - ص ٣٥٥).

^{٢٥} (الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع بهامش حاشية البجيرمي - ج ٣ - ص ٥٧).

^{٢٦} (كشاف القناع - ج ٣ / ص ٣٢١).

^{٢٧} (بدائع الصنائع - للكاساني - ج ٦ - ص ٢٣٣).

^{٢٨} (بجيرمي على الخطيب - ج ٣ - ص ٦٢).

- ٢٩) تكملة فتح القدير المسماة بنتائج الأفكار- ج ١٠- ص ١٦٣، تكملة المجموع للنووي- ج ٢- ص ٣٢٥، التهذيب- ج ٤- ص ٢٢، المغني على الشرح الكبير- لابن قدامة- ج ٤- ص ٣٧٥.
- ٣٠) الاختيار لتعليل المختار- ج ٢- ص ٢٩٤، مجمع الأنهر- ج ٢- ص ٥٨٤.
- ٣١) مغني المحتاج- ج ٢- ص ١٢٦، كشف القناع- ج ٣- ص ٣٢٤، منار السبيل- ج ١- ص ٣١٠.
- ٣٢) الدر المختار- ج ٦- ص ٥٢٥، البناية شرح الهداية- للعين- ج ١١- ص ٥٨٩-٥٩٠.
- ٣٣) الشرح الكبير- للدردير- ج ٣- ص ٢٣٢، الخرشي على مختصر خليل- ج ٥- ص ٢٤٩.
- ٣٤) المغني مع الشرح- لابن قدامة- ج ٤- ص ٣٦٨، الكافي- ج ٢- ص ٩٧.
- ٣٥) الدر المختار- ج ٦/ص ٥٢٥.
- ٣٦) الخرشي على مختصر خليل- ج ٥/٢٤٩.
- ٣٧) المغني مع الشرح الكبير- ج ٤/ص ٣٦٨.
- ٣٨) كثر الدقائق بحاشية تبين الحقائق للزيلعي- ج ٦/ص ٦٦.
- ٣٩) البيان- للعمراني- ج ٦/ص ١٢.
- ٤٠) الكافي- لابن قدامة- ج ٢/ص ٩٧.
- ٤١) المرجع السابق- نفس الموضع.
- ٤٢) كثر الدقائق بحاشية تبين الحقائق- للزيلعي- ج ٦/ص ٦٦.
- ٤٣) البيان- للعمراني- ج ٦/ص ٢.
- ٤٤) المغني مع الشرح- ج ٤/ص ٤٥٠ يقول "فأما بعد الحول فيجوز اخذ الرهن بها لأنها قد استقرت في ذمتهم، ويحتمل جواز أخذ الرهن بها قبل الحول".
- ٤٥) سورة البقرة- من الآية (٢٨٣).
- ٤٦) الحاوي الكبير- ج ٧/ص ١١٣.
- ٤٧) سورة البقرة- من الآية (٢٨٢).
- ٤٨) الحاوي الكبير- ج ٣/ص ١١٣.
- ٤٩) الهداية مع تكملة فتح القدير- ج ١٠/ص ١٣٧، تفسير القرطبي- ج ٢/ص ١٣٣٠.
- ٥٠) المغني مع الشرح الكبير- ج ٤/ص ٣٦٨.
- و ضمان الدرك: هو طلب البائع كفيلاً بالثمن، وطلب المشتري كفيلاً يلتزم برد الثمن إذا ظهر أن المبيع به عيب أو نقص، ويسمى ضمان العهدة، وقد أجازهُ جمهور الفقهاء. (بدائع الصنائع- للكاساني- ج ٦/ص ١٣ ط. دار الفكر، الشرح الصغير للدردير- على بلغة السالك للصاوي- ج ٢/١٥٥، الإقناع في حل الفاظ أبي شجاع- للشربيني الخطيب- ج ٣/ص ١٢١ ط. دار الفكر، المغني مع الشرح- ج ٥/٧٢.
- ٥١) المغني مع الشرح- ج ٤/ص ٣٦٨، الكافي- لابن قدامة- ج ٢/ص ٩٧.

- ٥٢ (الحاوي الكبير - ج ٧ / ص ١١٢ .
- ٥٣ (تكملة المجموع - ج ١٢ / ٣٢٥ ، قليوبي وعميرة - ج ٢ / ٢٦٢ ، التهذيب - ج ٤ / ٢٢ ، المغني مع الشرح - ج ٤ / ٣٧٥ - ٣٧٨ .
- ٥٤ (بدائع الصنائع - ج ٦ / ١٣٥ ، درر الحكام شرح مجلة الأحكام - ج ٢ / ص ٧٩ .
- ٥٥ (المبسوط للسرخسي - ج ٢١ / ص ٧٢ ط . دار المعرفة - بيروت ، تحفة الفقهاء - جزء ٣ / ص ٤٣ ، در الحكام شرح مجلة الأحكام - ج ٢ / ص ٧٩ .
- ٥٦ (الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي - ج ٣ / ٢٣١ - ٢٣٧ ، الشرح الصغير - ج ٢ / ٣١٠ وما بعدها ، بداية المجتهد لابن رشد - ج ٢ / ٢٦٩ ، القوانين الفقهية - ص ٣٢٣ .
- ٥٧ (حاشية البجيرمي على الخطيب - ج ٣ / ٥٧ ، ٥٨ مغني المحتاج - ج ٢ / ١٢٢ ، المهذب - ج ١ / ٣٠٩ .
- ٥٨ (مغني المحتاج - ج ٢ / ١٠٢٢ ، بجيرمي على الخطيب - ج ٣ / ٥٨ .
- ٥٩ (المهذب في فقه الإمام الشافعي - لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي المتوفى ٥٤٧٦ هـ ج ٢ / ص ٩٢ ط . دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٩٩٥ م / ١٤١٦ هـ .
- ٦٠ (كشف القناع على متن الإقناع ج ٩ / ص ٤٧٤ .
- ٦١ (الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية - ج ٥ - الجزء الشرعي - المجلد الأول ص ٤٩٧ ط . الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، فقه التعامل المالي والمصرفي الحديث - محمد الشحات الجندي - ص ٤١٤ ط . دار النهضة العربية ، سنة ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م .
- ٦٢ (تكملة فتح القدير - المسماة نتائج الأفكار - ج ١٠ / ١٦٣ ، شمس الدين أحمد المعروف بقاضي زاده - ط الحلبي - بدون .
- ٦٣ (قليوبي وعميرة - ج ٢ / ٢٦٢ ، التهذيب - ج ٤ / ٢٢ .
- ٦٤ (المغني مع الشرح الكبير - لابن قدامة - ج ٤ / ٣٧٥ ، ٣٧٨ .
- ٦٥ (تبين الحقائق شرح كثر الدقائق - للزيلعي - ج ٦ / ٧٤ .
- ٦٦ (تكملة المجموع - ج ١٢ / ٣٢٥ .
- ٦٧ (المغني مع الشرح - ج ٤ / ٣٧٥ - ٣٧٨ .
- ٦٨ (تكملة فتح القدير - ج ١٠ / ١٦٣ ، تبين الحقائق - ج ٦ / ٧٤ .
- ٦٩ (تكملة فتح القدير - ج ١٠ / ١٦٣ .

- ٧٠ (بداية المجتهد لابن رشد — جـ ٢ / ص ٣٢٤ — ط . الإيمان ، الخرشي على مختصر خليل — جـ ٥ / ص ٢٤١ ، الشرح الكبير للدردير — جـ ٣ / ٢٣٧ . ط . المعرفة — بدون — ط . أخرى دار إحياء الكتب العربية — الحلبي — بدون .
- ٧١ (بداية المجتهد — لابن رشد — جـ ٢ / ص ٣٢٤ ط . الإيمان .
- ٧٢ (الشرح الكبير للدردير — على حاشية الدسوقي — جـ ٣ / ٢٣٧ .
- ٧٣ (القوانين الفقهية — لابن جزي المالكي ص ٢١٢ .
- ٧٤ (فتح الجليل على مختصر خليل — للشيخ عlish — جـ ٥ / ٤٢٧ .
- ٧٥ (الشرح الكبير — جـ ٣ / ٢٣٦ . ، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني — لعلي بن أحمد الصعيدي العدوي المتوفى ١١٨٩ هـ ، جـ ٦ / ٤١٠ .
- ١ (الموسوعة الفقهية الكويتية ج / ٤٣ ، ص ١٨٦ ، شرح الزركشي ج ٢ / ص ٣١ باب الربا والصرف .
- ٧٧ (المبسوط — للسرخسي ج / ١٤ ، ص ١٥ ، الشرح الكبير على حاشية الدسوقي ج ٣ / ص ١٥٥-٤٤٥ ، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٧٥ ط . دار الفكر ، المغني مع الشرح ج ٦ / ٤٣٤ ، ط . عالم الكتب للطباعة والنشر — الرياض ، ط . الثالثة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .
- ١ (صحيح مسلم — جـ ٣ / ١٢١٠ ، حديث رقم (١٥٨٧) — كتاب المساقاة .
- ٧٩ (شرح الزركشي ج ٢ / ص ٣١ .
- ٨٠ (المبسوط — للسرخسي ج / ١٤ ، ص ١٥ ط . دار الكتب العلمية .
- ٨١ (رواه الترمذي في كتاب البيوع حديث رقم (١٢٤٢) ، وأبو داود في سننه حديث رقم (٣٣٥٤) ، والنسائي في كتاب البيوع حديث رقم (٤٥٨٢) .
- ٨٢ (المبسوط ج / ١٤ ، ص ١٦
- ٨٣ (من الآية (٢٠) سورة يوسف — .
- ٨٤ (شرح الزركشي ج ٢ / ص ٣١ .
- ٨٥ (المبسوط — للسرخسي — جـ ٢١ ، ١٠٧ ، الشرح الكبير على حاشية الدسوقي جـ ٣ ، ٢٤٦ ، أسهل المدارك شرح إرشاد السالك جـ ٢ ، ١٤٥ ، روضة الطالبين — للنووي جـ ٣ ، ٣٣٨ ، فتح العزيز شرح الوجيز — جـ ٤ ، ٥١١ ، والمغني مع الشرح الكبير جـ ٤ ، ٤٣١ ، الكافي — جـ ٢ / ١٠٤ — ١٠٥ .
- ٨٦ (المبسوط — جـ ٢١ ، ١٠٧ .
- ٨٧ (الشرح الكبير للدردير — جـ ٣ / ٢٤٦ ، منح الجليل — جـ ٥ / ٤٥٨ .
- ٨٨ (مغني المحتاج — للشربيني الخطيب — جـ ٢ / ١٢٢ .
- ٨٩ (أسهل المدارك شرح إرشاد السالك — لأبي بكر بن حسن الكشناوي — جـ ٢ / ١٤٥ ط . دار الكتب العلمية — ط أولى ١٤١٦ هـ .

- ٤) والحديث ؛ في صحيح البخاري بشرح فتح الباري جـ ٤ / ٤٤٠ ، رقم [٢١٦٨]
عن عائشة — رضي الله عنها .
- ٩١ (السنن الكبرى للبيهقي جـ ٥ / ٣٤٩ ، ط . مطبعة المعارف العثمانية ، رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن علي مرفوعاً ، وإسناده ساقط وفيه سوار بن مصعب وهو متروك الحديث ، نصب الراية جـ ٤ / ٦٠ ، كشف الخفاء جـ ٢ / ١٦٤ ، تلخيص الحبير جـ ٣ / ٣٤ ، كتر العمال جـ ٦ / ٢٣٨ حديث رقم (١٥٥١٦) ونصه " كل قرض جر منفعة فهو ربا " ، وأخرج ابن ماجه حديثاً بمعنى ذلك في كتاب الصدقات رقم (٩) باب القرض حديث رقم (٢٤٣٢) ، جـ ٢ / ٨١٣ ، قال : " إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدى له الخ " .
- ٩٢ (مغني المحتاج ج ٢ / ١٢٢ .
- ٩٣ (المغني مع الشرح — لابن قدامة — جـ ٤ / ٤٣١ ، الكافي — لابن قدامة جـ ٢ / ١٠٩ .
- ٩٤ (المغني مع الشرح — لابن قدامة — جـ ٤ / ٤٣١ ، الكافي — لابن قدامة جـ ٢ / ١٠٩ .
- ٩٥ (المغني مع الشرح — جـ ٤ / ٤٣١ ، كشف القناع جـ ٣ ، ٣٥٥ .
- ٩٦ (رد المختار على الدر المختار — جـ ٦ / ٥١٢ ، تبين الحقائق — للزيلعي — جـ ٦ / ٦٧ .
- ١) الدر المختار — جـ ٥ / ١٧٥ .
- ٩٨ (رد المختار على الدر المختار — لابن عابدين — جـ ٦ / ٥٢١ .
- ٩٩ (المبسوط — للسرخسي — جـ ٢١ ، ١٠٧ — ١٠٩ .
- ١٠٠ (مجمع الأثر جـ ٤ ، ٢٧٤ .
- ١٠١ (المدونة جـ ٤ ، ١٤٩ .
- ١٠٢ (مغني المحتاج — للشربيني الخطيب — ج ٢ / ص ١٢٢ .
- ١٠٣ (الكافي — لابن قدامة — ج ٢ / ص ١٠٩ .
- ١٠٤ (لسان العرب — لابن منظور جـ ٦ / ٣١ — تاج العروس للزبيدي جـ ٣ / ٧ ، الصحاح للجوهري جـ ٢ / ٥٧٦ ، المغني مع الشرح الكبير جـ ٨ / ٦ .
- ٢) بدائع الصنائع للكاساني جـ ٤ / ١٧٤ ط . دار الكتب العلمية .
- ٣) تبين الحقائق للزيلعي جـ ٥ / ١٠٥ .

- ١٠٨ (تبين الحقائق جـ ٥ / ١٠٦ ، البحر الرائق — لابن نجيم جـ ٧ / ٣٢٦ ، شرح فتح القدير — جـ ٨ / ٣ .
- ١٠٩ (البناءة للعيني جـ ٧ / ٨٦٨ ، تكملة فتح القدير جـ ٨ / ٣ .
- ١١٠ (تكملة فتح القدير جـ ٨ / ٤ .
- ١١١ (شرح منح الجليل — للشيخ عlish جـ ٣ / ٧٥٣ .
- ١١٢ (حاشية الدسوقي على الشرح الكبير جـ ٤ / ٢ .
- ١١٣ (نهاية المحتاج للرملي جـ ٥ / ٢٦١ .
- ١١٤ (مغني المحتاج — للشربيني الخطيب جـ ٢ / ٤٢٧ ، قليوبي وعميرة جـ ٣ / ٦٧
- ١١٥ (فتح الملك العزيز بشرح الوجيز — على بن البهاء البغدادى الحنبلي — جـ ٤ / ٦٤ ط. الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م — مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة — مكة المكرمة ، الإنصاف — للمرداوي ص ٩٨٢ ط . بيت الأفكار الدولية — بدون .
- ١١٦ (المغني مع الشرح لابن قدامة — جـ ٨ / ٧ .
- ١١٧ (بداية المجتهد ونهاية المقتصد — لابن رشد جـ ٢ / ٢٧٠ ط. الإيمان .
- ٢ (البيان — للعمراني جـ ٧ / ٢٩١ .
- ٣ (بدائع الصنائع — للكاساني جـ ٤ / ١٩٣ .
- ١٢٠ (بدائع الصنائع — للكاساني جـ ٤ / ١٧٥ .
- ١٢١ (بداية المجتهد — لابن رشد جـ ٢ / ٢٧٠ ط. الإيمان .
- ١٢٢ (البيان — للعمراني جـ ٧ / ٢٩١ .
- ١٢٣ (المغني مع الشرح الكبير — لابن قدامة جـ ٨ / ١٢٧ ، فتح الملك العزيز بشرح الوجيز — جـ ٤ / ٨٠ .
- ١٢٤ (غمز عيون البصائر — للحموي — شرح الأشباه والنظائر — لابن نجيم جـ ٣ / ١٢٢ — ١٢٣ ط. دار الكتب العلمية — بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، بداية المجتهد — لابن رشد جـ ٢ / ٢٧٠ .
- ١٢٥ (بدائع الصنائع — للكاساني جـ ٤ / ١٧٥ .
- ١٢٦ (البيان — للعمراني جـ ٧ / ٢٩١ .
- ١٢٧ (بداية المجتهد — لابن رشد جـ ٢ / ٢٧٠ ط. الإيمان .
- ١٢٨ (البيان — للعمراني جـ ٧ / ٢٩١ .
- ١٢٩ (المغني مع الشرح جـ ٢ / ١٢٧ ، فتح الملك العزيز بشرح الوجيز جـ ٨ / ٨٠ .
- ١٣٠ (بدائع الصنائع — جـ ٤ / ١٧٥ .
- ١٣١ (البيان — للعمراني جـ ٧ / ٢٩٢ .
- ١٣٢ (المغني مع الشرح — جـ ٨ / ١٢٧ .
- ١٣٣ (بدائع الصنائع — جـ ٤ / ١٩٣ .

- ١٣٤ (البيان للعمرائي — جـ ٧ / ٢٩٢ .
- ١٣٥ (المغني مع الشرح — جـ ٨ / ١٢٧ .
- ١٣٦ (البيان — للعمرائي — جـ ٧ / ٢٩١ . ط . دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع — بدون .
- ١٣٧ (المغني مع الشرح — جـ ٨ / ١٢٧ .
- ١٣٨ (المغني مع الشرح — الموضع السابق .
- ١٣٩ (المغني مع الشرح — جـ ٨ / ١٢٧ .
- ١٤٠ (المرجع السابق — نفس الموضع .
- ١٤١ (إعلام الموقعين لابن القيم جـ ٢ / ٣٤ .
- ١٤٢ (مصرف التنمية الإسلامي / د / رفيق المصري ص ١٧٦ — ١٧٧ مؤسسة الرسالة .
- نقلاً عن مجلة الشريعة والقانون — جامعة الإمارات — العدد ١٢ — ص ٣٦ ط .
- ١٤١٩هـ — ١٩٩٩م .
- ١٤٣ (المنيحة : اسم لما يشرب لبنه
- ١٤٤ (منيحة ورق : أي قرض دراهم .
- ١٤٥ (هدى زقاقاً : أي ضالاً ، والزقاق : الطريق
- ١٤٦ (الحديث : رواه أحمد في مسنده ، حديث رقم (١٧٧٨٣) ، والترمذي في سننه ، حديث رقم (١٨٨٠) ، وقال حديث حسن صحيح غريب ، واللفظ له ، وابن حبان في صحيحه ، حديث رقم (٥٠٩٦) ولفظه "من منح منيحة أو سقى لبناً أو أهدي زقاقاً كان له عتق رقبة أو نسمة" ، صحيح الترغيب والترهيب للألباني ، حديث رقم (٨٩٨) وقال : صحيح .